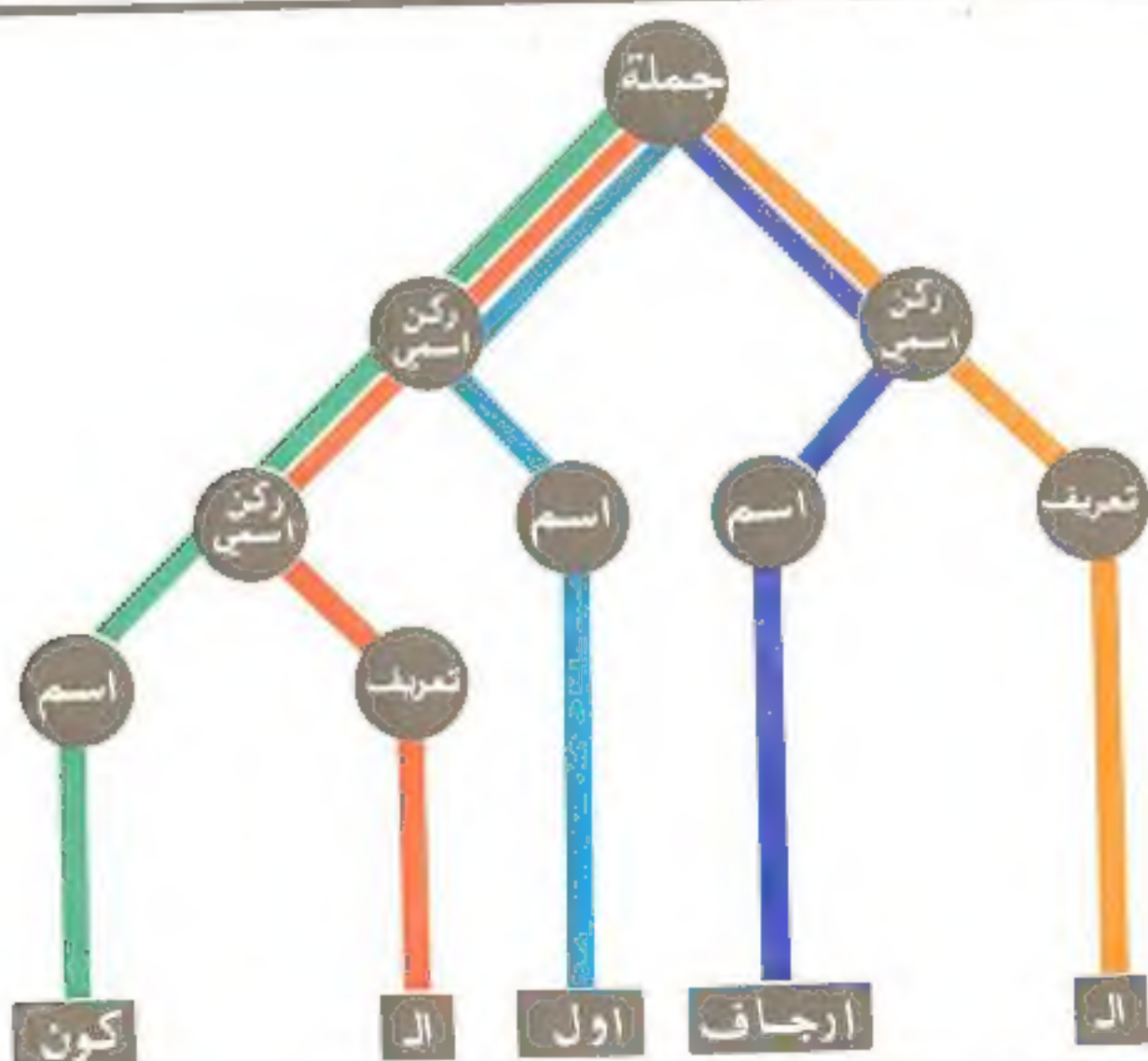


د. عادل فساخوري

اللِّسَانِيَّةُ التَّوَلِيدِيَّةُ وَالتَّحْوِيلِيَّةُ



دار العلميّة، بيروت

اللِّسَانِيَّةُ التَّوَلِيدِيَّةُ وَالتَّحْوِيلِيَّةُ

د. عَادِلُ فَسَّاهُورِي

دَارُ الطَّلِيعَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ
بِـبَـيْـرُوتَـ

جميع الحقوق محفوظة

لدار الطليعة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

ص.ب : ١٨١٣ - ١١

تلفون : ٣٠٩٤٧٠

٣١٤٦٥٩

الطبعة الأولى

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

الطبعة الثانية

شباط (فبراير) ١٩٨٨

المُحتوى

٧ مقدمة	
٩ القواعد التوليدية	I
٢١ القواعد التحويلية	II
٣٣ الدلالة المعجمية	III
٣٧ النسب أو العلاقات بين المعاني	IV
٤٣ العلاقات بين الكلمات	V
٥٣ نظرية الدلالة التفسيرية	VI
٦١ نظرية الدلالة التوليدية	VII
٧٥ مفهوم الافتراض في الدلالة التوليدية	VIII
٨٣ الدلالة الخارجية	IX
٩١ المراجع	

مُقَدِّمَة

يعرض هذا الكتاب المراحل التي مرت بها النظرية المسماة باللسانية transformational grammar ، والتي وضع أسسها اللغوي الأمريكي تشومسكي Chomsky . يختص البحثان الأولان بدراسة مبنى اللغة، فيجري في البدء وصف لبنية الجمل وكيفية إقامة قواعد عامة تنبئ استنباطها بطرق صورية. ونظراً لعدم مقدرة هذه القواعد التوليدية على تفسير كثير من التراكيب اللغوية، يعالج البحث الثاني القواعد التحويلية وتطبيقها على اللغة العربية. أما سائر الفصول، فتتناول الجانب الدلالي، كما طوره أتباع تشومسكي. فبعد تصنيف الألفاظ ودراسة العلاقات القائمة ما بينها وما بين مضامينها، يشرح فصل «الدلالة التفسيرية» نظرية كاتز Katz في اكتساب معاني الجمل من المقومات الدلالية للألفاظ الداخلة في التركيب، استناداً إلى البنى العميقة التي تقرها نظرية تشومسكي التحويلية. بعد ذلك نتطرق إلى النقد الذي واجهته اللسانية المذكورة، ونطرح نظرية «الدلالة التوليدية» التي تقدم حلاً أبسط وأشمل من السابقة، وذلك بتأسيس اللغة على بنية دلالية مجردة بدل الانطلاق من البنية النحوية. أما الفصل الأخير، أي «الدلالة الخارجية»، فإنه يتعلق بالجانب المراسي Pragmatique ، إذ يتناول علاقة اللغة بالتكلم وبالعالم الخارجي.

لا ريب أن الموضوعات التي قصدناها هي غنية ومتشعبة بحيث أنها تتطلب عدة مؤلفات متخصصة . إلا أننا في هذه الأبحاث اقتصرنا على الهيكلية العامة، لكن دون أن نتخلى بذلك عن المنهجية الدقيقة والتقنية الضرورية لفهم سوي .

I القَوَاعِدُ التَّوَلِيدِيَّةُ

لنعتبر الجمل التالية :

الدين النصيحة
الحق هو الصديق
الارجاف أول الكون
بدء المعرفة الشك
حب المغامرة طريق النجاح
استاذ علم التاريخ رئيس جمعية أهل القلم
الخ . . .

فلنأنا نلاحظ أنها تشترك كلها في كونها جملاً اسمية مؤلفة من قسمين رئيسيين قد يتفق أن يتوسطهما الضمير. وتركيب كل من القسمين واحد؛ فهو يقوم من سلسلة، إن تعدت اسماً واحداً، كانت من الأسماء المضافة، مثل :

الحق
أول الكون
حب المغامرة

استاذ علم التاريخ
رئيس جمعية أهل القلم.

لذلك نريد أن نطلق على هذه المركبات اسم الركن الاسمي .
بالطبع ، نميز اللغة العربية تكرار الاضافات إلى ما لا نهاية له ، رغم أن
تحقيق ذلك السلوك اللفظي قد يمتنع بالواقع على الناطق العربي ، لموانع
نفسانية خارجية متعلقة بالذاكرة والانتباه . أماء من حيث المبدأ ، فمن
يعرف اللغة ، يستطيع توليد تراكيب لفظية لا متناهية . وبما أن ذلك
العارف لا بد وأن تتعين معرفته بقاعدة متناهية ، كان المطلوب قاعدة
متناهية تميز تراكيب لا متناهية . هذا ما تفعله القاعدة التالية :

قاعدة : ركن إسمي ← إسم + ركن إسمي

حيث السهم يشير إلى الانتقال من الرموز السابقة إلى اللاحقة . إذ متى
استقامت لنا عبارة :

ركن إسمي

فالتطبيق المتواصل للقاعدة يعطينا :

إسم + ركن إسمي

إسم + إسم + ركن إسمي

إسم + إسم + إسم + ... + ركن إسمي .

إلى ما لا نهاية له . وأمثال هذه القواعد هي التي تفسر العمل الخلاق
الذي يتيح لناطق لغة ما أن يبدع عدداً لا متناهياً من الجمل استناداً إلى
عدد متناه من القواعد . لا شك أن الإكتفاء بالقاعدة المذكورة وحدها
يرغمنا على توليد فقط أركان اسمية لا حد لمركباتها . والحال أن الركن

الإسمي قد ينحصر باسم واحد أو اثنين أو ثلاثة الخ . . . لذلك كانت الحاجة إلى قاعدة أخرى تبيح حرية التوقف عند أي عدد من الأسماء . وعليه وجب إضافة القاعدة التالية على السابقة :

قاعدة : ركن اسمي ← تعريف + اسم

أي انتقل من الرمز « ركن اسمي » إلى الرموز « تعريف + اسم » . فإن أدت بنا القاعدة إلى المتابعة :

اسم_١ + اسم_٢ + . . . + اسم_ن + ركن اسمي

كان بالإمكان التوقف عند ن + ١ اسم بتطبيق القاعدة الثانية على الرمز الأخير من المتابعة ، أعني على « ركن اسمي » فنحصل على متابعة متناهية مركبة من ن + ١ عدد من الأسماء :

اسم_١ + اسم_٢ + . . . + اسم_ن + تعريف + اسم_{ن+١} .

الآن وقد استقام لدينا توليد القسمين للجمل المذكورة ، فتوليد الجمل بأكملها يسهل تحقيقه بوضع الحساب الآتي :

ق_١ : ← جملة

ق_٢ : جملة ← ركن اسمي + (ضمير) + ركن اسمي

ق_٣ : ركن اسمي ← { اسم + ركن اسمي
تعريف + اسم }

ق_٤ : اسم ← حق ، صديق ، أرفاف ، أول ،

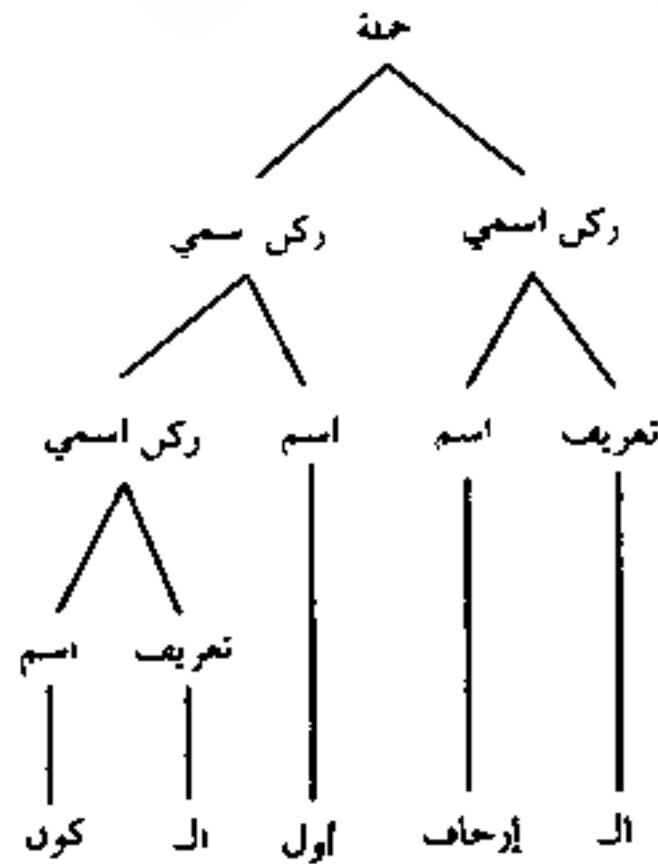
معرفة ، كون ، نجاح ، الخ . . .

ق_٥ : تعريف ← أـ

ق_٦ : ضمير ← هو ، هي ، هم ، الخ . . .

حيث الرموز الواقعة إلى اليسار تشير إلى المواعيد التي جرى تطبيقها على
المتابعة السابقة

من خصائص النسق الذي وضعناه، ليس فقط توليد المسامعات
اللفظية التي تكون مجموعة من الحمل الاسمييه محسب، بل أن تدّرج
الامتباط نفسه يتضمن بنية الحمل وهذا ما يظهر بوضوح إذا ما سدد
إلى الامتباط مشعراً متفرع وفقاً للقاعدة المطبقة في كل سطر من سطور
الامتباط فالمشعر المساوق لامتباط «الأرجاف أول الكون» يأخذ هذا
الشكل



من لشجر يستعيد أمرين مهمين فهو من جهة يدل على تقطيع
الحملة إلى الأجزاء التي تؤلف بيتها الحوية، ثم كما تعمل الأقواس في
الصيغ الرصاصية عندما تربل الالتباس الوارد في صيغه مهملة كهذه مثلاً

$$ـ ص \times ط$$

بتحديد بيتها على هذا الشكل

$$((ـ ص \times ط) + ط)$$

أو على شكل مغاير.

$$(ـ ص \times (ط + ط))$$

ومن جهة أخرى يتم تصنيف هذه الأجزاء إلى مقولات نحوية، بحيث
أن كل عنوان عند العقدة يشكل مقولة لما يتفرع عنه من مركبات وفقاً
لذلك، فبحرنا المشجر السابق أن الحملة المؤلفة من العبارات «أله»،
«إرجاف»، «أول»، «كول»، تنقسم إلى جانب العبارات المذكورة،
الأجزاء التركيبية، «الارجاف»، «الكول»، «أول الكول»، «الارجاف
أول الكول»، وأن الثلاثة الأولى من هذه الأجزاء تنتمي إلى مقولة الركن
الاسمي والأخيرة إلى مقولة الجملة لا شك أن مجموعة الحمل
الاسمية العائدة إلى اللغة العربية أوسع بكثير من تلك التي نحولنا القواعد
التي وضعها أن يستبسطها فلاستيعاب عدد أكبر من هذه الحمل، نحن
بحاجة إلى إضافة قواعد حديثة على السبق السابق وعلى سبيل المحاولة
نريد إدخال الصيغ وشبه الحملة في التركيب، بحيث يتأتى لنا استساغ
حمل اسميه من النمط الآتي

صاحب الحاجة	أصمى
الطير الأصغر	على الشجرة
المعرفة	علميه، أدبيه
النجاح الماهر	من لعمل المتواصل
استاد التاريخ، ليوناني القديم الحائز	في الجامعة
الح	

نلاحظ هنا أن الصفات قد تدخل وتكرر إلى ما لا نهاية في تركيبها مع الأسماء، كما أنها قد تتجمع مع عدة مؤلف أركاناً وصفيّة لا متناهية لهذه الأوصاف من أجل قد نفي القواعد التالية بالعرض

ق١ ← حملة

ق٢ ← حملة + $\left\{ \begin{array}{l} \text{ركن اسمي} \\ \text{ركن وصفي} \\ \text{شدة حملة} \end{array} \right\}$

ق٣ ← ركن اسمي $\left\{ \begin{array}{l} \text{ركن اسمي + مركب وصفي} \\ \text{اسم + ركن اسمي} \\ \text{تعريف + اسم} \end{array} \right\}$

ق٤ ← ركن وصفي ← (ركن وصفي) + صفة

ق٥ ← شدة حملة ← حرف + ركن اسمي

ق٦ ← مركب وصفي ← تعريف + صفة

ق٧ ← اسم ← صاحب، حاجة، استاد، طير، شجرة،

ناريخ، جامعة، الح

ق٨: صفة ← اعمى، أصغر، علمية، أدبية، باهر،
متواصل، يوناني، قديم، بحثة ... إلخ.

ق٩: حرف ← في، على

ق١٠: تعريف ← الـ

سأء على هذا الحساب يأخذ استساط جملة «استاد التاريخ اليوناني
القديم البحثة في الجامعة» هذا التسلسل .

١. جملة إسمية ق١

٢. ركن إسمي + شه جملة ق٢

٣. ركن إسمي + مركب وصفي + شه جملة ق٣

٤. إسم + ركن إسمي + مركب وصفي + شه جملة ق٤

٥. اسم + ركن إسمي + مركب وصفي + مركب وصفي + شه جملة ق٥

٦. اسم + ركن إسمي + مركب وصفي + مركب وصفي + ق٦

مركب وصفي + شه جملة

٧. إسم + تعريف + إسم + مركب وصفي + مركب ق٧

وصفي + مركب وصفي + شه جملة

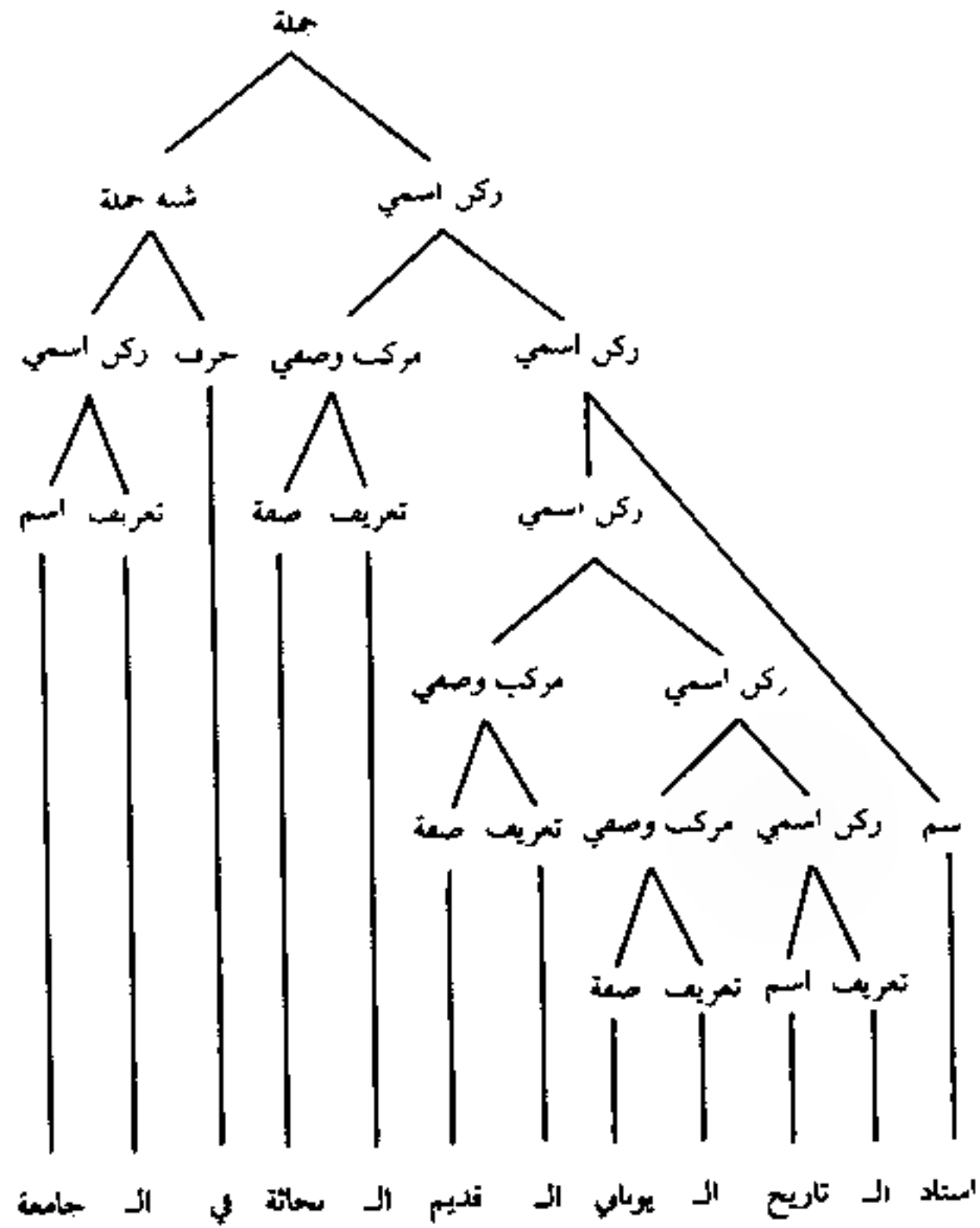
٨. إسم + تعريف + إسم + تعريف + صفة +

وتتابع إلى أن نحصل على المقولات اللغوية الأخيرة

إسم + تعريف + إسم + تعريف + صفة + تعريف + تعريف

+ صفة + حرف + تعريف +

التي تعصي بنا إلى مفردات الجملة المطلوبة، متخذة لها السية المحددة على
الشكل الظاهر في المشجر التالي.



إلى جانب الحملة الاسمية يقوم شريك ثان له ، يسمير عنه باشتماله على الفعل ويسمى لذلك الحملة الفعلية فهذه الثنائية في انقسام الحملة إلى ما يشتمل على فعل وإلى ما يحذو منه ، خاصة تنفرد اللغة العربية بها عن معظم اللغات وذلك يعود إلى أن فعل الاسناد أو الربط في حمل الدعوات الأجنبية المقابلة للحمل الاسمية في العربية يؤدي بـ *habere, essere*

وهذه الأفعال عند استعمالها لحمل اسم على آخر يقصد بها الوقوع بمعنى مطلق بمعنى كل مجالات الإدراك ، خارجية كانت أم حيفية أم ذهنية وهي بالتالي أفعال لا تأتي بأي تعيين سوى الإشارة إلى الاسناد وإذا كان في العربية فعل الاسناد مقترصاً في كل جملة اسمية ، كان لهذه الأفعال وجود مصمر

لإدخال الحمل الفعلية ضمن الصيغ المشتقة ، يلزم إضافة بعض القواعد التي تضبط رتبة الركن الفعلي وتركيبه مثل :

جملة ←	ركن فعلي + ركن إسمي + (شبه جملة)
ركن فعلي ←	حاصر + فعل لارم
حاصر ←	سوف ، قد
فعل لارم ←	تذهب ، تكتب ، تعشق الح .

استناداً إلى هذه القواعد والقواعد السالفة ، بالإضافة إلى إعلاء معرقات اللغة ، يجري استنساخ الحملة الفعلية من نمط «قد تذهب الأحقاد عند الشدائد» على النحو الآتي

١ جملة

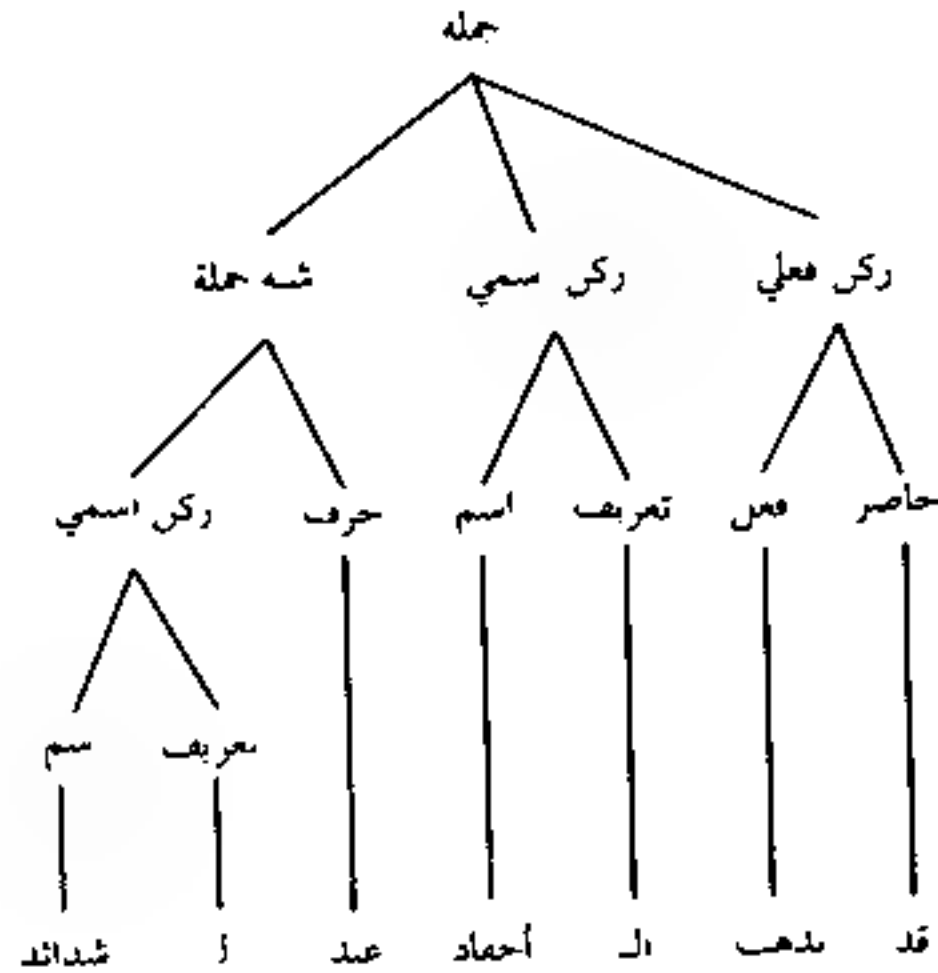
٢ ركن فعلي + ركن إسمي + شه جملة

٣ حاصر + فعل لازم + ركن إسمي + شه جملة

الح

قد + تذهب + أل + أحقاد + عند + ال + شذائد

الذي يقابله هذا المشعر



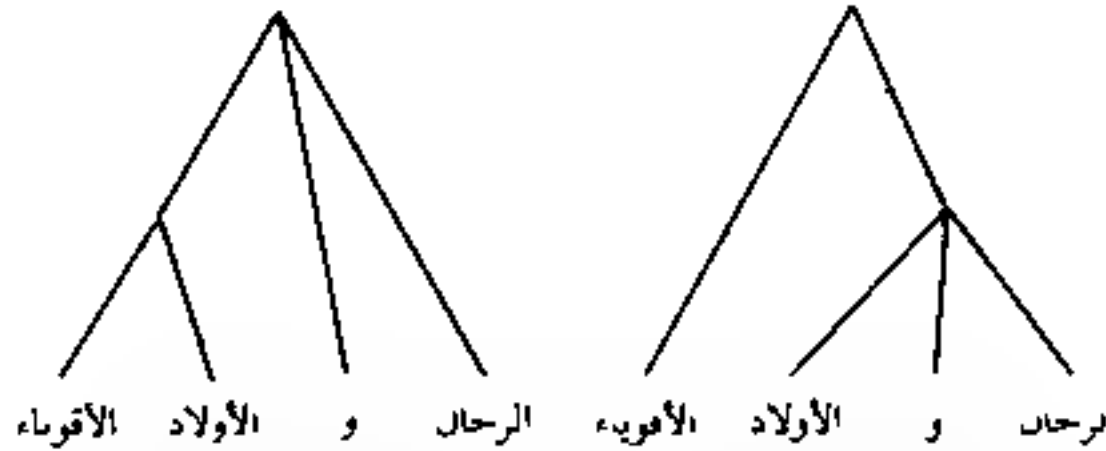
ثمة أفعال كالأفعال المتعدية وأفعال القلوب والتصيير قد تتطلب أكثر من ركن اسمي ، فالأولى منها مثلا ، تحتاج إلى القاعدة التالية

جملة ← ركن فعلي + ركن إسمي + (ركن اسمي) + (شبه جملة)

وعلى هذا السؤال يجري في توسيع اللغة بإضافة قواعد جديدة ، حتى يستند كل التراكيب التي تشتمل عليها اللغة

II القَوَاعِدُ التَّجْوِيلِيَّةُ

يتصحح بما عسى أن لقواعد السبوة بعد توليد حمل اللمعة ووصف
لمعة هذه الحمل، وهي بالنسبة قاذرة على تفسير الالساس الذي يقع في
معص البراكيب، كما في القول «الرجال والأولاد الأقوياء»، وذلك بإسناد
مشحرين محتضين هما



ومع ذلك فهذا الوصف يقتصر على التركيب الظاهر، إذ الحمل
تصم، سوى السبوة الظاهرة، علاقات محوية صورته يعين بها المدلول
فقد يتفق لكثير من الحمل أن تحدد لها سبوة ظاهرة مختلفة مثل

ريد عربص الحيين

حيين ريد عربص

ريد حيه عربص

إى بالرعم من هذا، لإختلاف لن تحف على لياطو العربي وحدة التركيب
المتصمه فيها كما أن الجسم قد تشرك في سة طاهرة واحده مثل

١ - ريد كبير الرأس

٢ - ريد كبير الأخوه

أو أيضاً

٣ - دُفع المال من ريد

٤ - سُرق المال من ريد

ولكن يكفي أن نحصع هذه الحمل إلى بعض التحولات من تقديم
وتأخر وحذف الح حتى تتحل لنا تعبير جوهري في التركيب
وبالعص فالحمه ١ يمكن تحويلها إلى
رأس ريد كبير

دون تعديل في المدلول، ولا يصح هذا التلارم في الثانية، إذ قولنا

أخوة ريد كبير

لا يعادل قول

ريد كبير لأخوة

كذلك نالسه إلى ٣ ، ٤ ، فاحمه

دُفع المال من ريد

تستخلص من

دفع ريدُ المال

بيها يسأل دلت في الصيغتين

مُرق لمال من ريد

ريد مرق المال.

من هذه الشواهد وغيرها الكثير في لغة العرب، يسدل أن للحملة، إلى جانب السبب الظاهر، سبب مقدره تصبغ خواصها الدلالية فلكي يؤدي الحو حسانا عن هذا التمييز، وحب أن يتصمن من جهة، قواعد سيوة تستطيع توليد سبب المقدره الأصلية لجمعه، ومن جهة أخرى قواعد نحوية تشرح مراحل الانتقال من السبب المقدره إلى السبب الظاهر لستشهد عن ذلك بمثال بسيط، فقولنا

١ - الشعر كادب وعدب

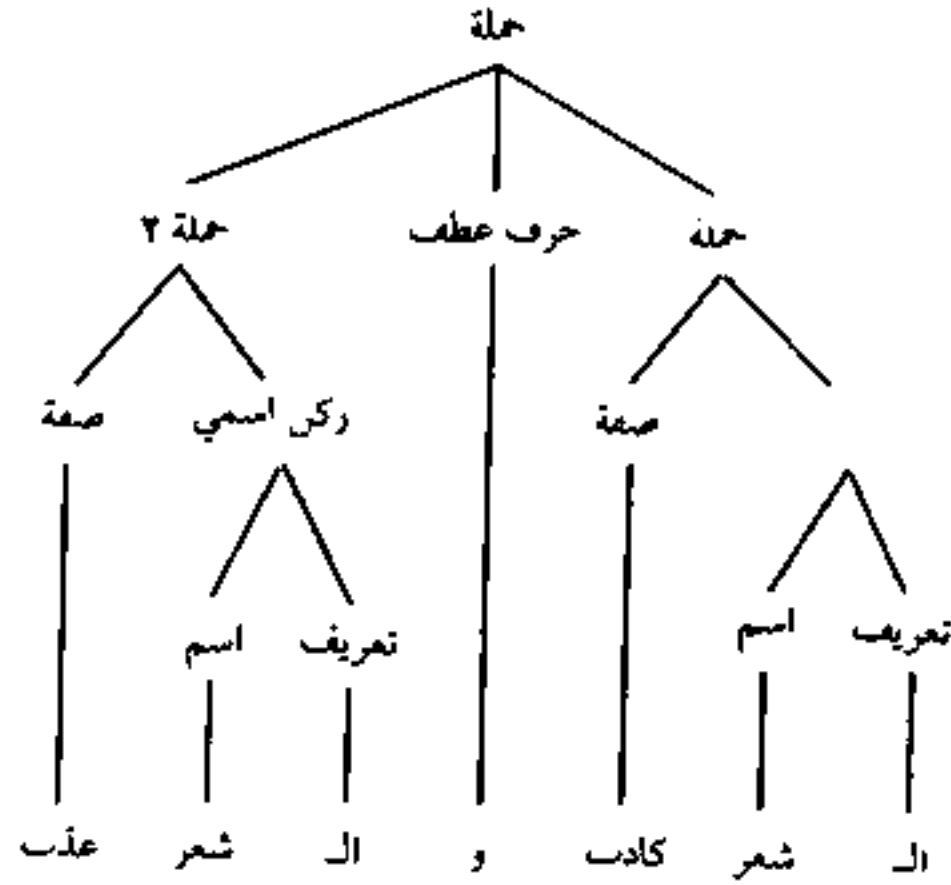
٢ الشعر كادب والشعر عدب

فهذه الحملة المركبة التي تؤلف السبب المقدره للأولى سهل استساها من الموعد الساعة بالاصافة إلى هاتين القاعدتين

حملة ← جملة ١ + حرف عطف + حمه ٢

حرف عطف ← و

فمحصل على هذا المشجر



أما الانتقال من البنية السابقة إلى البنية الظاهرة فيتم بواسطة القاعدة التحويلية الآتية .

ركن اسمي + ركن وصفي + حرف عطف + ركن اسمي +

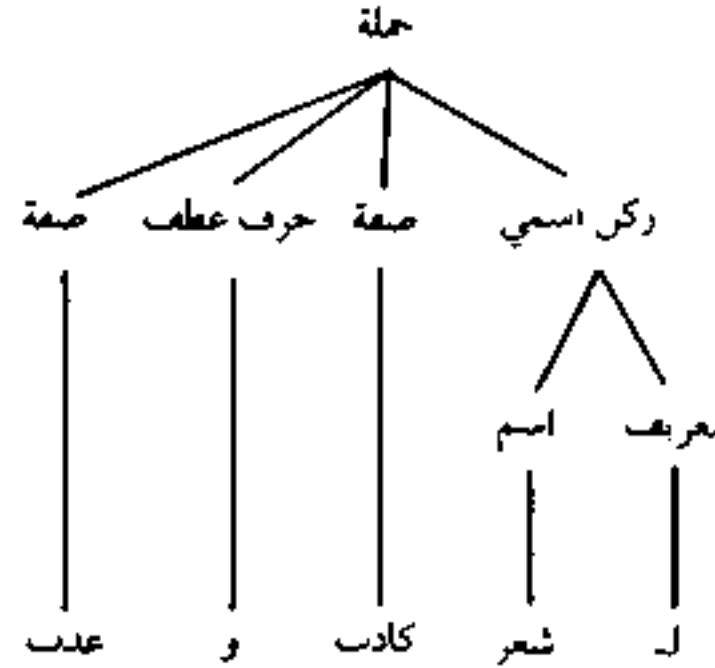
١ ٢ ٣ ٤

ركن وصفي ←

ركن اسمي + ركن وصفي + حرف عطف + ركن وصفي

١ ٢ ٣ ٤

شرط أن تتوفر المساواة بين ١ و ٤ و ٥ على ذلك يستقيم لنا المشجر
الجديد



يستقرىء من هذا المثل أن القواعد التحويلية تختلف عن السيوية في
أمور عدة فهي تحيّر الانتقال من أكثر من رمز واحد إلى متتالية من
الرموز قد تكون ألقص، بالإضافة إلى شروط تفيد الانتقال وهذا ما
يجعلها أقوى من القواعد السيوية، بمعنى أن كل ما تستطيع استنباطه هذه
القواعد، تستطيع فعله القواعد التحويلية، بينما العكس لا يصح وثمة
فارق أساسي آخر، وهو أن القواعد التحويلية لا تسبدل متتالية من
الرموز بأخرى محسب، بل نعبر سائر السية؛ إذ نحول مقولة لغوية
يتحول معها الفرع والأصل البدان بتعلقان بها وحدها لذلك كانت
الرموز المستعملة في القواعد السيوية موضوعة لذاتها، بينما في التحويلية
فهي موضوعة لما تقع عليه من الفسائم أعني أن الاختلاف في استعمال

الرموز في الصفيين من المواعيد هو الاختلاف الواقع ما بين لكلمة واسم
الكلمة

لا شك أن مراحل التحول من سية مقدرة إلى سة طاهرة في كثير من
الحمل قد بلغ درجة عالية من التعقيد، ففوت

فتحم الحيش الباسل أرض العدو

مرجعه إلى

فتحم الحيش، الذي هو باسل، الأرض، التي للعدو
وهذا الآخر يستعمل بدوره إلى ثلاث حمل

اقتحم الحيش الأرض

لحشر باسل

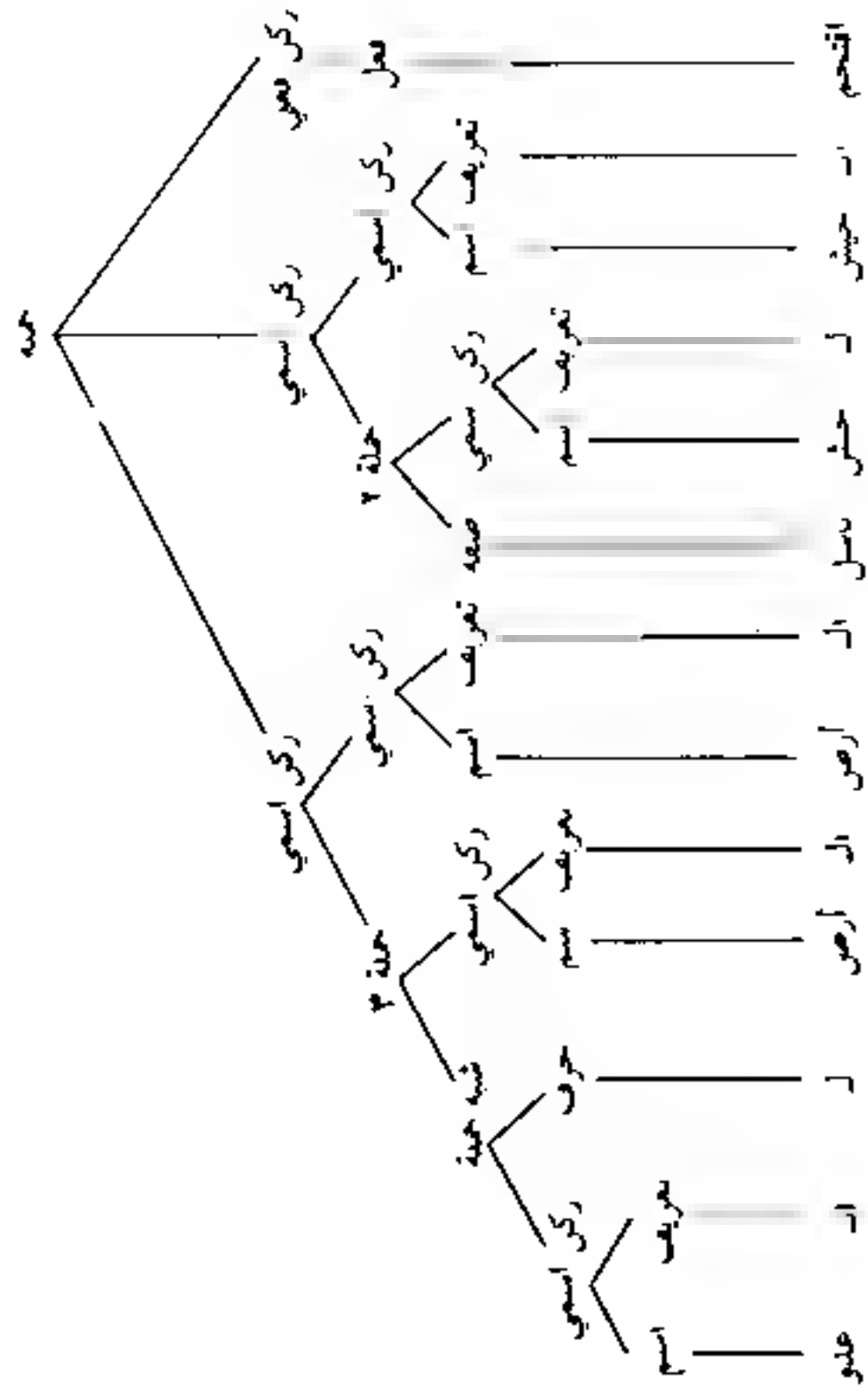
الأرض للعدو

لإبرار هذا التركيب في السية المقدرة ستعين سحو ينصص نعا عديين
التاليتين

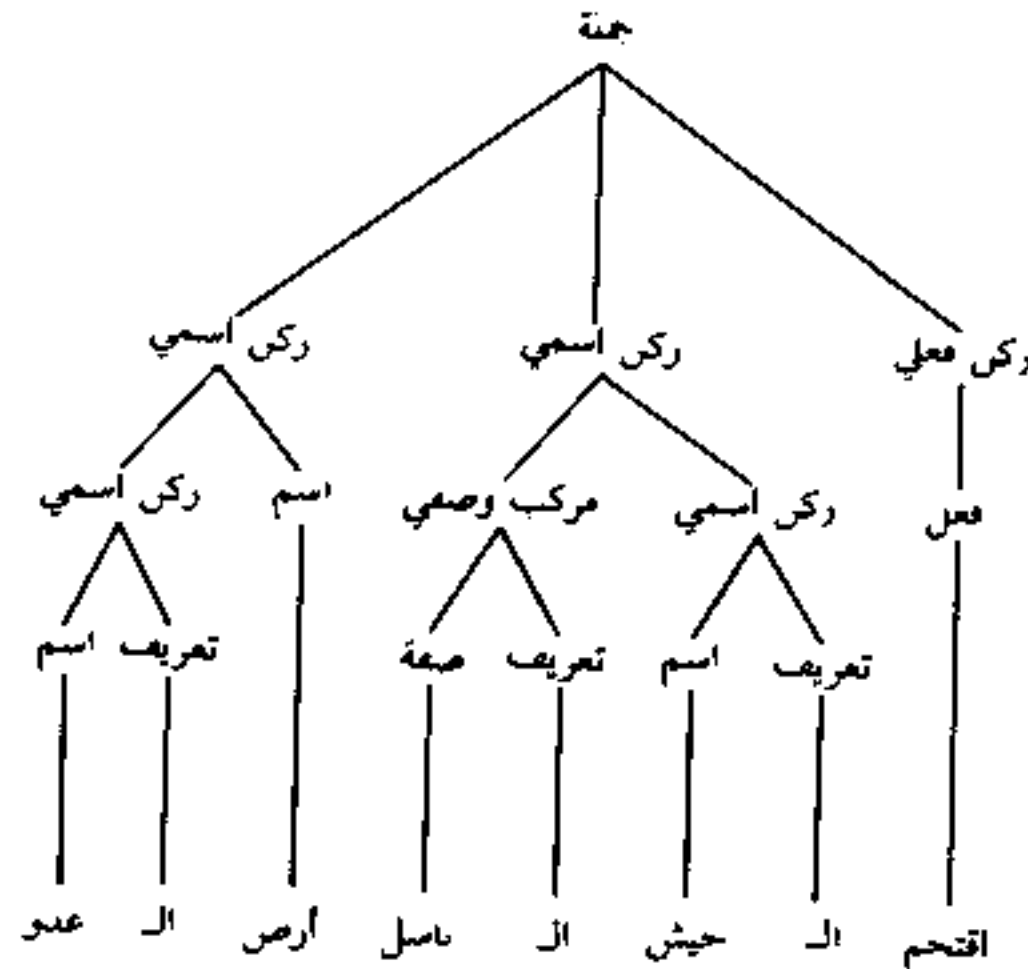
جملة ← ركن فعلي + ركن إسمي + ركن إسمي

ركن إسمي ← ركن إسمي + جملة

فيتأت لدينا مشعر شامل للجمل الثلاث



أما الوصول هذه لسياسة المفردة إلى الظاهره فيتطلب أكثر من ٤ قواعد
تحويلية يرفق كل تطبيق منها مشجر مختلف حتى ينم ل هذا المشجر



•

نلاحظ من القواعد والمشجرات التي رسمناها، أن الركن المعني في
اللغة العربية يستقل بمرع خاص به دون أن يقبل الإقسام إلى مركب
فعلي وركن إسمي، مثلاً نجبر ذلك القواعد المتفق عليها في اللغات
الأوروبية . وتعليل هذا الأمر ليس فقط أن المرسنة الطبيعية للركن المعلي

هي صدر الجملة، مما يحتم انصافه عن شبه الجملة وعن الأركان
الاسمية التي تقوم مقام المفعولات، بل أيضاً حين تأخره، بواسطة قواعد
تحويليه، فعمل اسم الفاعل لمردوح سرر استقلال الركن فعلي لأن
اسم الفاعل قد يقوم بعمل الفعل مضاف، وعمل الاسم مضاف
وبالتالي يفترض بينيتين مختلفتين في الجملة، في الواحدة يكون مستقلاً وفي
الأخرى يندخل في التركيب مع ركن اسمي هكذا



في حين حلو الجملة من أي ركن فعلي، يكون فعل الإسناد أو الربط،
سبب عموميته الشاملة، مقدراً في صدر الجملة أما فعل «كان»
فمهمته ليست اسنادية، كما هي حاله في اللغات الأخرى، بل أن دحونه
لا يصيف سوى تعيين رمائي، ولهذا أطلق عليه مناطقته العرب سم
«السور الرمائي» وأما ظهور الصماترين، الركنين الاسميين على هيئة
نوههم نأها تقوم مقام الرابطة فيجد تفسيره في القاعدة التحويلية الآتية

اسم + اسم + ركن اسمي - X ←

اسم + ركن اسمي + اسم + اسم + صمير X

التي تتيح مثلاً تحويل الجملة

معرفة سبب حوادث الكون - غاية العقل

إلى

الكون - معرفة سبب حوادث \emptyset - غاية العقل

حوادث الكون - معرفة سبب $+$ ها - غاية العمل

سبب حوادث الكون - معرفة $+$ ه - غاية العمل

بعد افراض المتابعة من الأسماء لـ «ركن اسمي» مجموعة

فارعة \emptyset تتخصص القاعدة السابقة -

$\emptyset +$ ركن اسمي - $X \leftarrow$ ركن اسمي - $\emptyset +$ ضمير - X

وطبقاً لهذا نحصل على

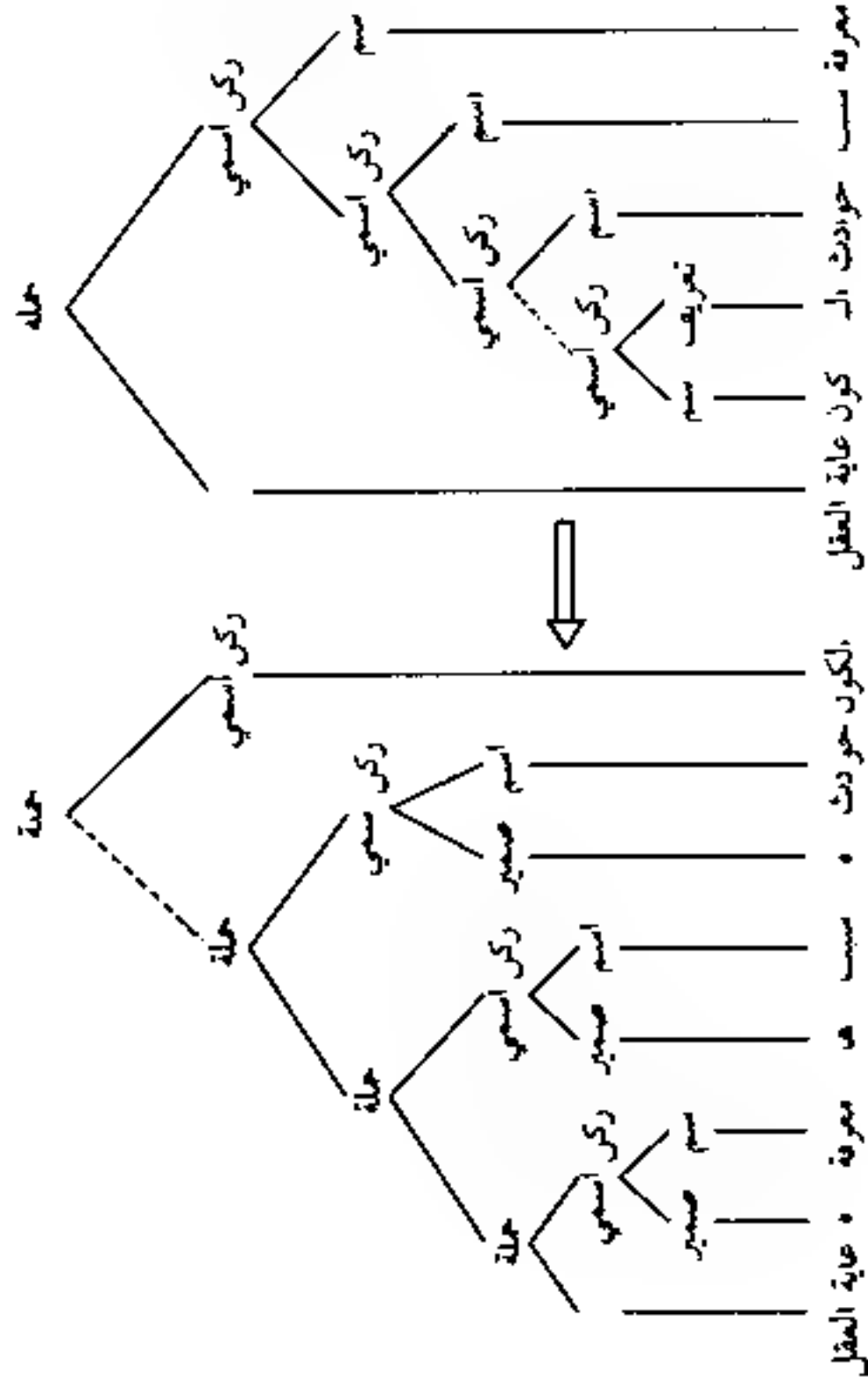
معرفة سبب حوادث الكون - $\emptyset +$ هي - غاية العقل

نكرر لقاعدة مختلف عليه بين السحاة، فمبهم من قيد التطبيق مرة أو

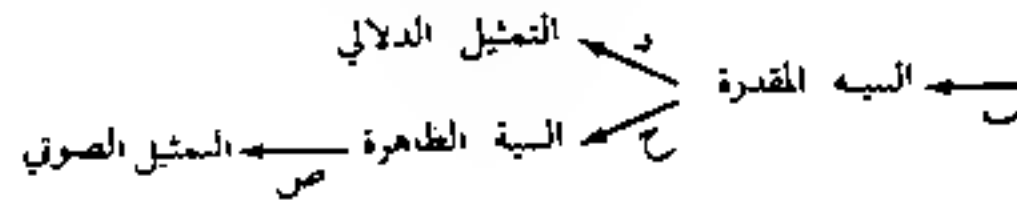
مرتين، سيحده للتعقيدات التي تطرأ على سية الجملة، ومبهم من أطلقه،

بحيث أنه يمكن تفصيل جملة مركبة من ركن اسمي يحتوي على n اسم،

إلى n جملة، على هذا الشكل



فغاد ما سبق أن التركيب الحوي للمع يقوم على أساس من لقواعد
 السوية (ب) التي تولد السية المقدره الأصلية ومن ثم تأتي مهمه القواعد
 التحويلية (ج) فتتخصص السية الأصلية إلى عدة تعبيرات حتى تفصي ٣
 إلى السية الظاهرة فاستنادا إلى السيات المقدره تعين التمثيل الدلالي
 بواسطة مطالب دلاليه (د) وأما السية الظاهرة فممايتها أن تلتقى قواعد
 (ص) تعطيلها التمثيل الصوتي هذا ما يحمله الرسم الآتي



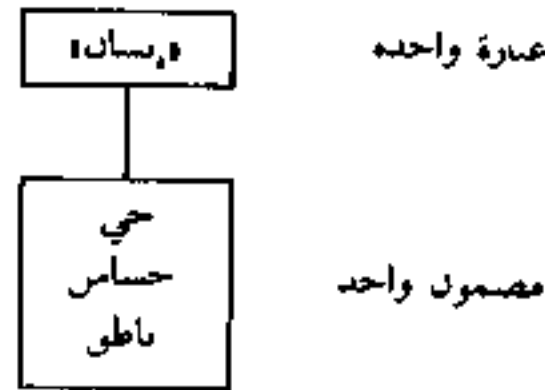
III الدلالة المعجمية

إن كل عبارة لغوية، من حيث هي كذلك، تتضمن نسبة إلى مصموم أو معنى ما فإن لم يكن للعبارة معينة مثل هذه النسبة في إحدى اللغات، خرجت هذه اللفظة عن أن تكون عبارة لغوية فهكدا، مثلاً، المركب الصوتي «مادث» لا يشكل كلمة ضمن سق اللغة العربية لأنه لا يوحد معنى موضوع له

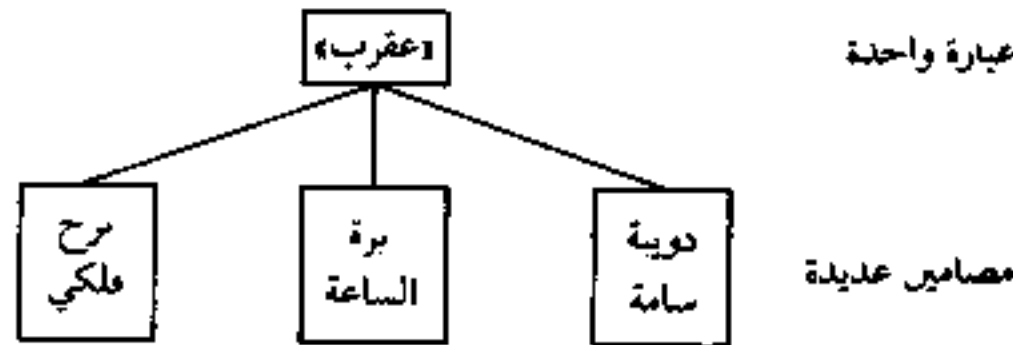
صحيح أنه يمكن اعتبار الرموز اللغوية دون الالتفات إلى المعنى كما يحصل في بناء الاساق الصورية النحتة، لكن هذا الاعتبار لا يستتبع البتة هي النسبة المصممة الخاصة بين الرمز وبين المدلول المتوقع إسناده

(دن، حتى يُعدّ شكل ما صوتي أو كتابي رمزا لغوياً، يجب أن يحمل بعد ذاته إصافة قصدية إلى مصموم أو معنى معين

هذه الإصافة عالياً ما تكون بين كلمة واحدة ومصموم واحد، كما في المثال



حيث كلمة «إنسان» تُطلق فقط على الكائن المعروف وتُسمى عندها الكلمات من هذا القبيل الكلمات المتواطئة (Univoque) بلغة المنطق و Monoseme ماصطلاح الألسية المعاصرة) ولكن أيضاً قد تكون هذه الإضافة بين كلمة واحدة وعدة مصامين، كما هي الحال في النعاب الطبيعية، نحو



حيث كلمة «عقرب» تدل على ثلاثة مصامين مختلفة هي دية سامة أو إنرة الساعة أو برج فلكي وتوصف أمثال هذه الكلمات بالمشركة (équivoque أو أيضاً polysème)

نوجه عام، إن مصموم الكلمة لس وحدة غير قابلة للتحرثة أو التقسيم، بل يتألف من عدة عناصر متطمة وفق بية محددة هذه

العناصر تريد أن نحصلها باسم «المفومات للدلالة» لعنصر على سبيل
المثال كلمة «ريم»، فإننا نستطيع أن نحكم أن

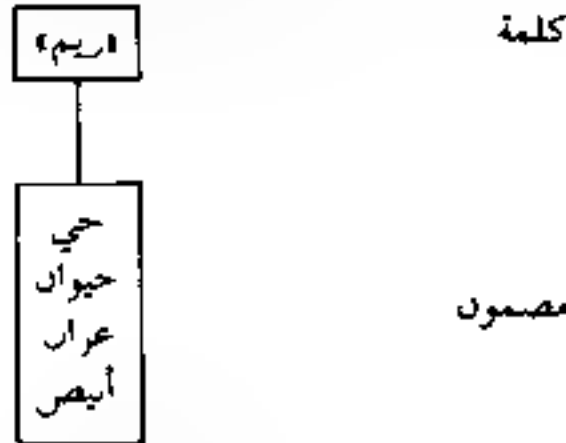
كل ريم هو عرال

دون العكس، مما يدل على أن مصموم «ريم» يشتمل على مصموم
«عرال»، ويفصل عليه، أي أنه يحتوي، بالاصطفاء إلى مصموم «عرال»،
مقوماً آخر بمبره عن غيره من العرلان فإذا ما قلنا معنى «لريم» مع
معنى «العنصر»، انصح لنا أن هذا المقوم الدلالي هو الأبيض وهكذا
بتعين مصموم كلمة «ريم» بالمرتكب الدلالي عرل أبيض إذ هذا لا
يعني أن مصموم «ريم» يقتصر على وحدتين دلالتين لا تجزءان، فهي
الأمكان بعد تحلل مصموم «عرال»، إلى عناصر أخرى متصصة به،
وبكفي لذلك أن نحقق من صدق الفصتين لآتين

كل عرل حيوان

كل عرال حي

حتى نثبت أن حيوان وحيي اللذين هم مفومان لمصموم كلمة «عرال»،
هما كذلك مقومان لمصموم كلمة «ريم»، لكون معنى «العرال»، داخلاً
في مصموم «الريم» وبالتالي يمكن أن نستخلص أن



لنأخذ مثلاً آخر، ولنقارن بين الكلمات الأربع الآتية «رجل»، «أمراة»، «فتى»، و«فتاة» فإنه من السهل، استناداً إلى معرفتنا باللغة العربية أن نتحقق أن كل الكلمات الأربع تشترك في المقوم الدلالي إسان؛ وأن الرجل والمرأة يتفقان في كونهما راشدين ويختلفان في الذكورة والأنوثة وكذلك يجتمع الفتى والفتاة في عدم بلوغ سن لرشد ويختلفان في الجنس وبالتالي، فالمقومات الدلالية التي تعين مصموم كل من الكلمات الأربع المذكورة وتغيرها عن بعضها البعض هي إسان، ذكر، أنثى وراشد. هذا ما يمكن إجماله في الجدول الآتي

عبارات مقومات دلالية	رجل	امراة	فتى	فتاة
إسان	+	+	+	+
ذكر	+	-	+	-
أنثى		+	-	+
راشد	+	+		

حيث العلامة «+» تشير إلى إنتهاء المقوم الدلالي إلى مصموم الكلمة الموافقة، والعلامة «-» إلى عدم إنتمائه

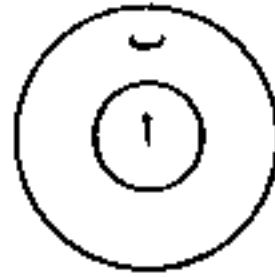
IV النسب أو العلاقات بين المعاني

إن وجود مفومات متنوعة في مصامين لكلمات، يتيح لنا أن نثير عدة علاقات أو نسب بين المصامين. فحتى يتم لنا ذلك، يكفي أن نقرر بين المفومات الدلالية العائدة للكلمات من حيث هي مجموعات، ونطبق عليها التعريفات والعلاقات المتروصع عليها في نظرية المجموعات^(١)

من المعروف أنه يمكن بين أمة مجموعتين أ و ب تفصيل أربعة أنواع من لعلاقات هي على التوالي

١ علاقة انتمصص (inclusion) وتقوم هذه العلاقة بين المجموعتين أ و ب عندما يكون كل العناصر التي تكون منها المجموعة أ هي من بين العناصر التي تتألف منها المجموعة ب ونمُثل عادة على هذا الشكل

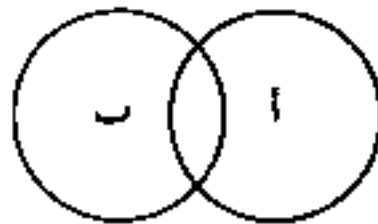
١ من وجهة نظر تاريخية، كان بمناطقه والمعويين العرب، قبل الألسين المعاصرين، يسر في تحديد هذه النسب ونسب نفوس التي ينطق عنها. ونسره الأولى يظهر نظرية النسب بشكل مفردي موحى في كتاب «نصارة شعري» (ص ٩٢)، بما لم نخضع بحث تفصيلي مهم لا في نفوس اثنت عشر مع لأرموي و نفوس



٢ علاقة المساواة (equality, égalité)، وهي تتحقق حين يكون
العناصر التي تتألف منها أ هي العناصر ذاتها التي تتألف منها ب، وتمثيلها
كالآتي

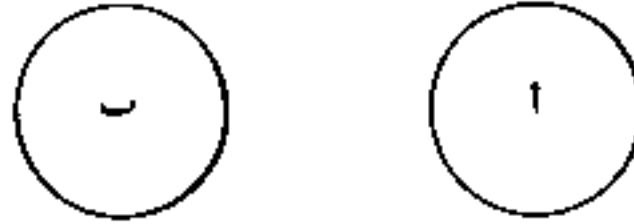


٣ علاقة التقاطع^(١) (intersection) وتوفر هذه العلاقة ب فقط
اشتركت المجموعتان أ وب في عناصر واحتلفت في أخرى، على حد
النحو



١ - بلغت النظر إلى أن التقاطع هو مأخوذ من حيث هو علاقة relation وليس من
حيث هو تابع أو دالة function

٤ علاقة التباين (difference) وهي العلاقة الخاصة بين مجموعتين لا تشتركان في أي عنصر، وبالتالي تأخذ لها بالندوة أثر التمثيل لاني



استناداً إلى هذه التعريفات، يمكن صسط وإيجاد السب القائمة بين المعاني

لأخذ على سبيل المثال الكلمات الآتية «طبي»، «عرال»، «ريم»، «عُمر»، «بحس»، و لنقارن بين مقوماتها في جدول كما فعلنا سابقاً على هذا النحو

عبارات / مقومات	«طبي»	«عرال»	«ريم»	«عُمر»	«بحس»
معدل	-			-	+
حيوان	+	+	+	+	
ثديي	+	+	+	+	-
مختر	+	+	+	+	
سريع	+	+	+	+	
أبيض			+		-
أحمر				+	
أصفر			-	-	+

حيث الصغر » هـ يشير إلى جاد معنى الكلمة بالنسبة إلى المقوم
لموضوع إرائه

فإننا نستطيع أن نتحقق أن بين طبي وعرال تقوم علاقة مساواة من
حيث المفهوم، وهي العلاقة التي نريد أن نطلق عليها اسم التداوات
(identité)، لأن كل المقومات التي تعود إلى مفهوم الطبي هي نفسها التي
تعود إلى مفهوم لعرال، كما أن العكس صحيح، ونحقق أيضاً أن
العلاقة بين لعرال وريم هي التضمن، لأن مفهوم الريم يتضمن كل
مقومات مفهوم لعرال ويريد على المقوم أيضاً وكذلك النسبة بين
عُمر وعرال وأما العلاقة بين ريم وعمر فهي التقاطع، لأنها يشتركان معاً
بالمقومات حيوان، ثديي، مختبر، سريع، ويقارن الواحد الآخر بأن
لأول أبص والثاني آخر وأخيراً نستطيع أن نستقرئ من الجدول أن لا
مفهوم مشترك بين مفهوم نحاس وكل من مفاهيم الكلمات لموضوعه،
وبالتالي فالعلاقة بين النحاس، البقية هي علاقة تباين

هذه التعريفات للعلاقات بين مفاهيم المحمولات، لتي أحدها بعض
الأسس المعاصرين^(١)، ليست سوى نقل لتلك السبب المعرف عليها
في نظريات المجموعات، وتطبيقها على المقومات لكن يبدو أن تعريف
التقاطع والتباين للعلاقات من حيث المفهوم على النحو المذكور، لا
يخالف العرف لثنائيات محسب، بل هو كذلك عبر مافع

فمن جهة، إن هذا التعريف، هو يعني كل التمييز بين التقاطع

١ - انظر

Wiegand Herbert Ernst Synchronische Onomasiologie und Semasiologie Kombi-
nierte Methoden zur Strukturierung der Lexikographie in Germanistische Linguistik
١ 1970 S. 343-384

والتياب، كما هي الحال في النظرية الارسطية، حيث تحليل المقومات العائدة لكل كلمة يؤدي نالهاية إلى مقوم مشترك لجميع الكلمات هو «الشيء» أو «الموجود»، وإما على الأقل، عند عدم القول مثل هذا المحمول الأعم، يحصر التباين بين عدد قليل من المقولات هي المعاني اشتمله لخاصة بكل لغة مثل الكيفية، الكمية، الفعل الح أما فيما يخص الحدود الذي عرصاه، فلم يتم لنا التباين بين مفهوم الحاس وكل من معاهيم سائر بكلمات، إلا لتوقعاعد المقولتين معدن وحيوان فلو تابعنا التحليل لوقف مثلاً على المقوم المشترك مادي

ومن جهة أخرى، عند تبي التعريف المذكور للتقاطع، فالمعاهيم التي جرت العادة على اعتبارها متصادمة بل حتى متناقضة مثل الأبيض واللاأبيض تصح فقط متقاطعه، لأنه لا يمنع بوجه عام إيجاد مقوم مشترك أعلى كالمقوم - كمية - بالاصفة إلى الألوان

لهذه الأسباب، نريد أن نقترح لتقاطع بحسب المفهوم تعريف أحصر، على النحو الآتي

تقوم بين مفهومين علاقة تقاطع إن فقط اشركا في معومات وتصارقا في أخرى، شرط أن لا يكون تصاد بين أحد المقومات المتصارقة العائده لأحد المفهومين وأحد المقومات المتصارقة العائده للمفهوم الآخر

ونريد أن نقترح للتباين بحسب المفهوم هذا التعريف الأعم

تقوم بين مفهومين علاقة تباين إن فقط حوى أحدهم عن مفهوم يصاد أحد المقومات الداحلة في مفهوم الآخر

ستادا إلى هذين التعريفين الجديدين ، نصصح العلاقة القائمة بين مفهوم لريم ومفهوم العمر هي علاقة تباين ، وليست علاقة تقاطع ، لأن المقومين الجديدين يتعارفان مهما أي - أبيض - و - أحمر - يتصادان أما المثال على التقاطع بحسب التعريف الجديد ، فإنا نجد إذا ما دارنا - ريم - مع - خشيش ، فكما يظهر من الجدول الآتي

مقومات	عبارات	لريم	خشيش
		+	+
حيوان		+	+
ثديي		+	+
مخبر		+	+
سريع		+	+
أبيض		+	
صغير			+

لا يفرق الريم عن الخشيش إلا بكون الأول أبيضاً ولثاني صغيراً وليس من تصاد بين هذين المقومين لهذا فالعلامة « + » تشير إلى أن المقوم أبيض - هو محايد بالنسبة للخشيش ، والمقوم - صغير - محايد بالنسبة للريم

V العلاقات بين الكلمات

نظراً للصلة الوثيقة بين المعاني والكلمات، فقد اتفق المنطوق القديم والألسنية المعاصرة على تغيير علاقات بين الكلمات أيضاً لكن الدواعي التي دفعت كل منهما إلى ذلك مختلفة فمن أراد المعاصرون دراسة السيات الحاصلة على المستوى المعجمي للغة، انطلق المنطقة من اعتبار ستة الألفاظ إلى المعاني من حيث الكمية واستقصوا البحث في كل الاسادات الممكنة ما بينها ومن الواضح أن هذا الاعتبار يؤدي إلى أربعة احتمالات هي على التوالي

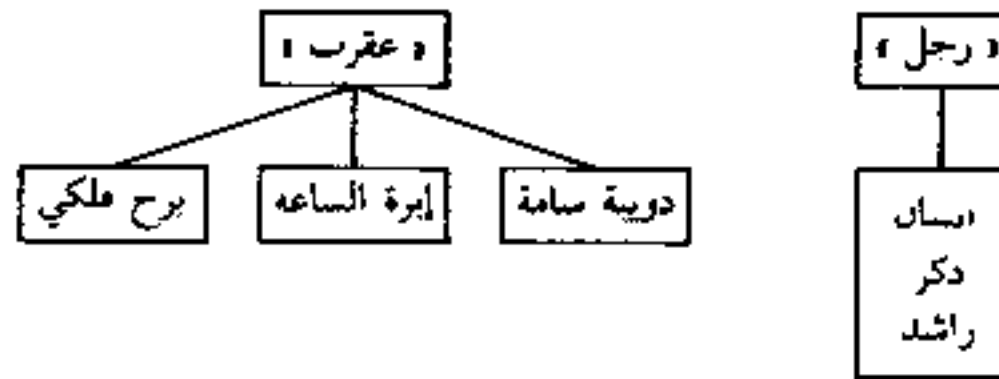
إسناد كلمة واحدة إلى معنى واحد

إسناد كلمة واحدة إلى عدة معان

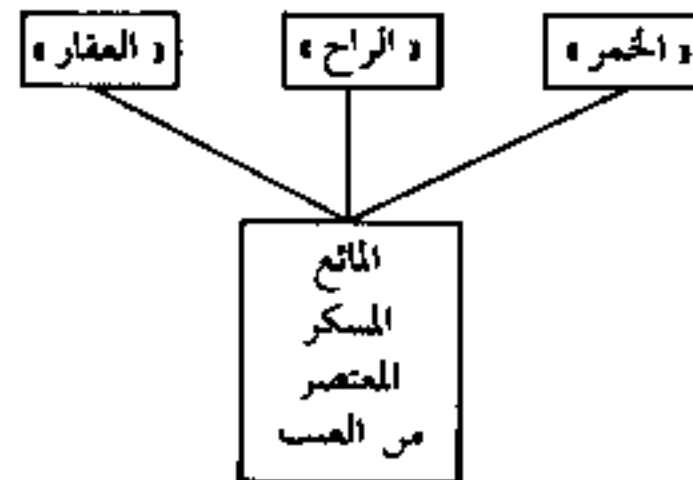
إسناد عدة كلمات إلى معنى واحد

إسناد عدة كلمات إلى عدة معانٍ مختلفة

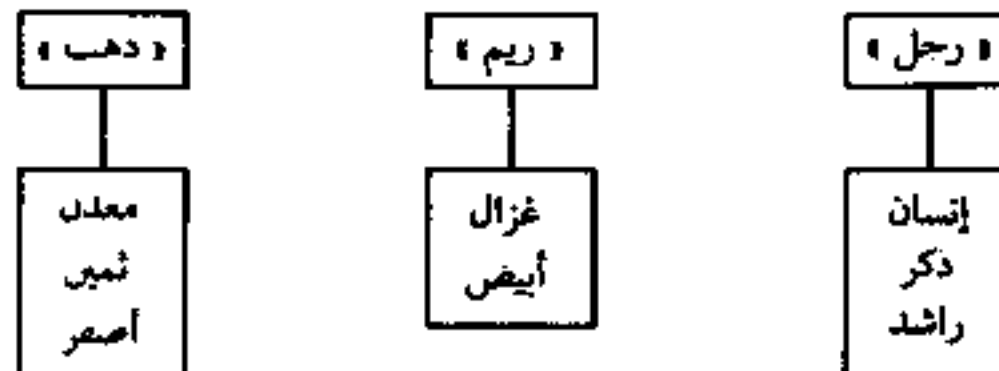
فهي الاسادين الأول والثاني، ومثالها كما مر



نحصل على ما أسميها «الكلمات المتوطئة»، و«الكلمات المشتركة». وفي الأسناد الثالث، ومثاله



يقال للكلمات أنها مترادفة synonyme وفي الأسناد الرابع، كما في هذا الشكل -



توصف الكلمات بالمترايلة antonyme .

لكي هذا التصنيف هو غير متحاشس، إذ يبيها بشكل كل من التواطوء والاشتراك خاصة قدرة تتصف بها الكلمات المفردة، لسبب يبيها وبين المعاني، فالترادف والترايل، وإن كانا مسمين على المعاني، هما أصلاً علاقتان بين الكلمات ذاتها، لذلك يجدر الفصل بين المسمين وأدراج الترادف والترايل فقط تحت العلاقات اللفظية التي نحن بصددنا

من السهل أن نتبين من الأمثلة المذكورة التساوق بين الترادف والترايل من جهة والتناقض والتباين من جهة أخرى. وفعلاً يتم تأسيس العلاقات بين الكلمات على العلاقات بين المعاني

بالتعريف، ثمة ترادف بين كلمتين إن فقط تساوى مضموماهما، وثمة ترايل بين كلمتين إن فقط تساوى مضموماهما، وهذا يحصل، كما رأينا، إن فقط وجد في أحد المضمومين مفهوم مصاد لمقوم من المضموم الآخر

إستناداً إلى هذين التعريفين، يمكننا أن نعين بين خصائص الانعكاس reflexivité، والتناظر symétrie والتعدي transitivity⁽¹⁾ تلك التي تعود إلى كل من الترادف والترايل.

(1) بوجه عام، يجري تعريف الخصائص المذكورة على النحو التالي
يقال لعلاقة ما «ل» أنها متعكسة بالنسبة لأي عنصر «س»، «ع»، «د» من مجموعة معينة، إذا صح أن «س ل ع»
ويقال أنها متناظرة إذا صح أن
«س ل ع» ← «ع ل س»
وأنها أخيراً متعديّة، إذا صح أن
«س ل ع» و «ع ل د» ← «س ل د» .

بالسبب إلى علاقة الترادف، فإنها تتمتع بكل الخصائص لثلاث المذكورة فهي معكسة، إذ كل كلمة هي مرادفة لذاتها ثم إنها متساوية، لأنه إذا كان مثلاً «الخمر» مرادفاً لـ «الراح» و «الراح» مرادفاً لـ «الخمر» وهي أحيراً متعددة، إذ ليس من العسير التحقق أنه مثلاً إذا كان «الخمر» مرادفاً لـ «الراح» و «الراح» مرادفاً لـ «العقد»، و «الخمر» مرادفاً لـ «العقد» أما الترابيل فلا يتصف من الخصائص المذكورة إلا بحاصه الساطر، أي إذا كانت كلمة ما «أ» مرابطة لأخرى «ب» و «ب» هي مرابطة لـ «أ» أيضاً

إلى جانب الترادف والترابيل، يجب إضافة العلاقات التي يتعين بها ما يسمى «لبنى المراتبية» structure hierarchique للكلمات إذا ما فُرد، على سبيل المثال، بين الأسم «عرال» والأسماء «ريم، عمر، حشيش» فإننا نلاحظ أن الكلمات الأخيرة تدرج تحت الكلمة الأولى، وكذلك هي الحال بين الاسم «زهر» والأسماء «ورد، بفسح، ربق، ربحان»، وبين الفعل «مشى» والأفعال «احتال، رفل، نهادى، ركص» لذلك سوف نعول بالسبب إلى فئات الكلمات المذكورة أن كل فئة منها تشكل سبة من مرتبتين، تأخذ فيها الكلمات «عرال» و «زهر» و «مشى» لمرة الأولى، والألفاظ المدرجة تحت كل منها المرتبة الثانية هذا ما توصله لمشجرات الآتية:



في هذه لى وبطائرها، يمكن بحسب ثلاثة أنواع من العلاقات

علاقة الاندراج بحسب القائمة بين الكلمة من اىة سقى : كلمة من الةة اءةة، وتسمى هذه علاقه « ءصوءن »^(١) hyponymie، وبوصف الكلمات اندرجه - بحسب بكلمات ءاصة hyponymie، أمثل « ريم » و « عفر » و « ءشش » بالآصافه إى « عرب » و « ءاب » و « ركص » بالسسه إى « مشى » الء

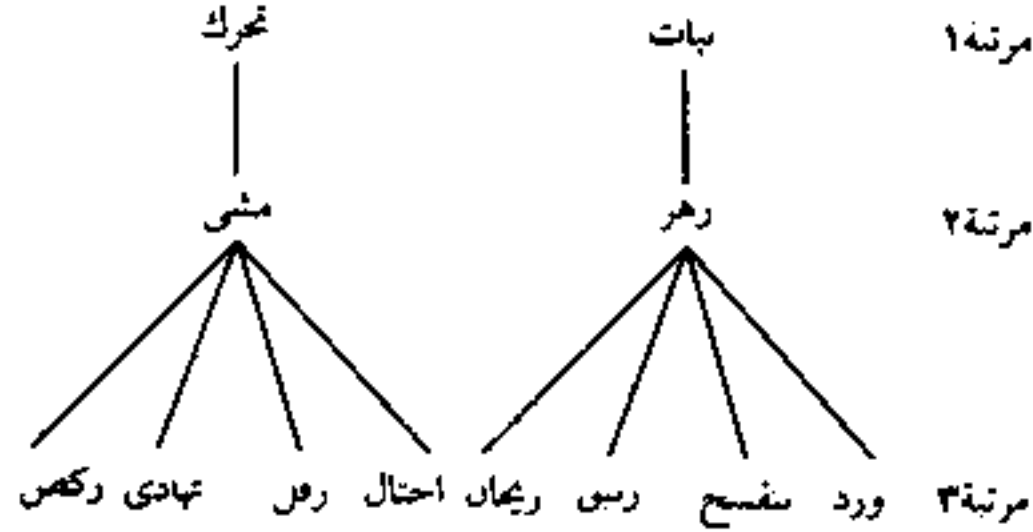
العلاقه العاكسة بءاءه، إى علاقه لاندراج - فوق ءائمه بين ءعاره من الةة لعلنا وبعارب من الةة سقى، كعلاقه بين « عرال » وكل من الكلمات « ريم » عفر، ءشش »، ويسمى هذه لعلاقه « العموم »^(٢) superynymie و بكلمات لندرجه - فوق بكلمات اءاهه superynymie

العلاقه الءاصه بين لعارب الءاصة لندرجه على « الةة بقاءه، كالعلاقه القائمه بين الكلمات « عفر، ريم، ءشش » بالسسه إى بقاءه البصر، وبين الأفعال « اءال، رفل، ءهافى، ركص » فعلى هذه العلاقه بطلق اسم « الءااء » cohyponymie وبقول للكلمات الءى بقاءه بقاءه العلاقه الءكورة و لكلمات لءااءة cohyponymie

كما فى إساق المفاهيم العءمة^(٣) علانا ما نمءد أيضاً اللى المعءمه إى

(١) إن لفظى « الءصوءن » و « العموم » بطفان فى الءة العربفة على الءابى كما على الألفاظ، بكننا أرعب هبا على ءصوءه بالألفاظ، لءام وءوء كلمات أكثر ملائمه للمصطءءاب الأءفه مع ءلك بعب الفصل بين المرئب على مءوى المفاهيم والمراتب على مءوى الءءم، إء لا بقاء فى لءه ما أن لا ءءاور الءه للءءمه لمرئبف

أكثر من مرتبتين، فهكذا مثلاً نستطيع بالنسبة إلى المشجرتين الآخرين أن ندرج فوق كلمة «زهر» كلمة «نبات»، وفوق الفعل «مشى» الفعل «تحرك»، فنحصل على بيّ ذات ثلاث مراتب على النحو الآتي



إن هذا الترتيب المعجمي القائم على علاقتي العموم والخصوص يمكن إرجاعه في الأساس إلى علاقة التضمن الحاصلة بين المعاني الموافقة للعبارة العامة والخاصة. فإننا نستطيع أن نضع:

إن عبارة ما «أ» أعم من عبارة أخرى «ب»، إن فقط نضمن مفهوم «أ» مفهوم «ب» والعكس بالنسبة إلى الخصوص، أي أن هناك خصوص بين «أ» و«ب»، إن فقط نضمن مفهوم «ب» مفهوم «أ»

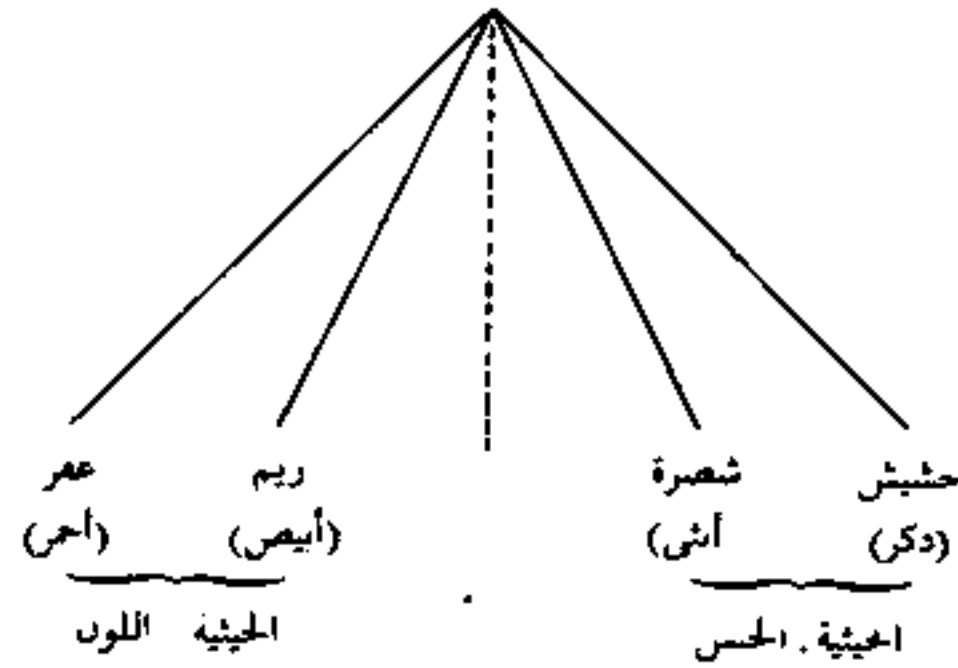
استناداً إلى هذين التعريفين، نلاحظ أنه، في البنى المعجمية التي تتجاوز المرتبتين، تتمتع كل من علاقتي العموم والخصوص بميزة التعددي فمن المبدئي مثلاً، أنه إذا كانت كلمة «نبات» أعم من كلمة «زهر»، و«زهر» أعم من «زنبق»، فكلمة «نبات» أعم من كلمة «زنبق».

فما يخص علاقة المتحادر المعجمية، فإننا نتحقق أنه بالامكان تعيير المواقع لنبي تحملها الألفاظ الخاصة دون أن تروو علاقة المتحادر ما بينها، فهكذا مثلاً نستطيع أن ندرن تسلسل الألفاظ «ريم، عمر، حشيش» في المشجر الأول حسب كل التماثل، على النحو الآتي



وتنهي علاقة المتحادر واقعة بين هذه الألفاظ وبالأبجار، إذ كانت كلمة ما «أ» محادرة لكلمة أخرى «ب» و «ب» محادرة أيضاً «أ»، أي أن علاقة المتحادر تنصف بحاصة التماثل بالأصافه إلى ذلك، تمنع هذه العلاقة بحاصة لتعدي، لأنه إذ كانت «أ» محادرة لـ «ب» و «ب» محادرة لـ «ج» فمن الواضح أن «أ» محادرة لـ «ج» أيضاً

أما على صعيد معاني الكلمات المتحادرة، فلا تختص لعلاقة ما بها، كما يسادر إلى لدهن، بالسابق وحده، إذ، فضلاً عن أن الكلمات المتحادرة قد تكون مترادفة، يمكن أن تختلف قوائم معي الكلمة العامة من عدة حيثيات فكلمة «غزال»، مثلاً، نعم كلا من الكلمات «شصره»، «حشيش»، «رسم»، «عمر»، نكن التقسم لا يقع هما ستادا إلى حشه واحدة، وإما إلى حيثيتين مختلفتين هما الحسن بالنسبة إلى «شصره» و «حشيش»، والنون بالنسبة إلى «ريم» و «عمر»، كما يظهر في هذا المشجر



لذلك لا يوجد تمايز بين معاني الكلمات من حيثية ما ومعاني الكلمات من حيثية أخرى؛ فلا مانع، مثلاً، أن يكون الحشيش ريمًا أو عمرًا، وبالتالي ليس هنا سوى تقاطع فقط في حال كون الكلمات المتعادلة تختلف من حيثية واحدة يقع التمايز ما بين معانيها.

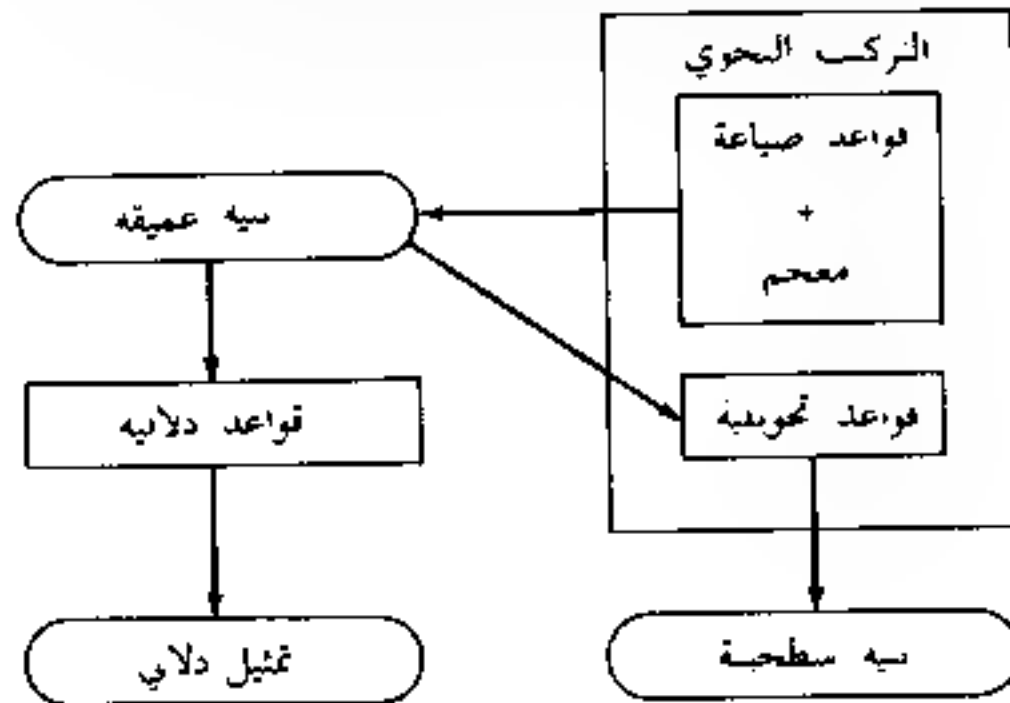
نستخلص مما سبق أنه يجري، على المستوى المعجمي، تمييز خمس علاقات بين العبارات هي الترادف والتزايل والعموم والخصوص والتعادل، يتمتع كل منها بخصائص وفق ما يجعله الجدول الآتي:

العلاقات المعجمية	الخصائص	انعكاس	تناظر	تعدي
ترادف	x	x	x	x
ترايل			x	
عموم				x
خصوص				x
تقاطع			x	x

VI نظرية الدلالة التفسيرية

في الفصول السابقة قصر اهتمامنا على دراسة معاني المفردات والعلاقات القائمة ما بينها لكن أعياه الأحياء من علم لدلالة هو، بوصفها إلى فهم الأقوال التامة أعني الحمل يحدث كما لا بد من البحث عن كيفية التام معاني الحمل من معاني المفردات

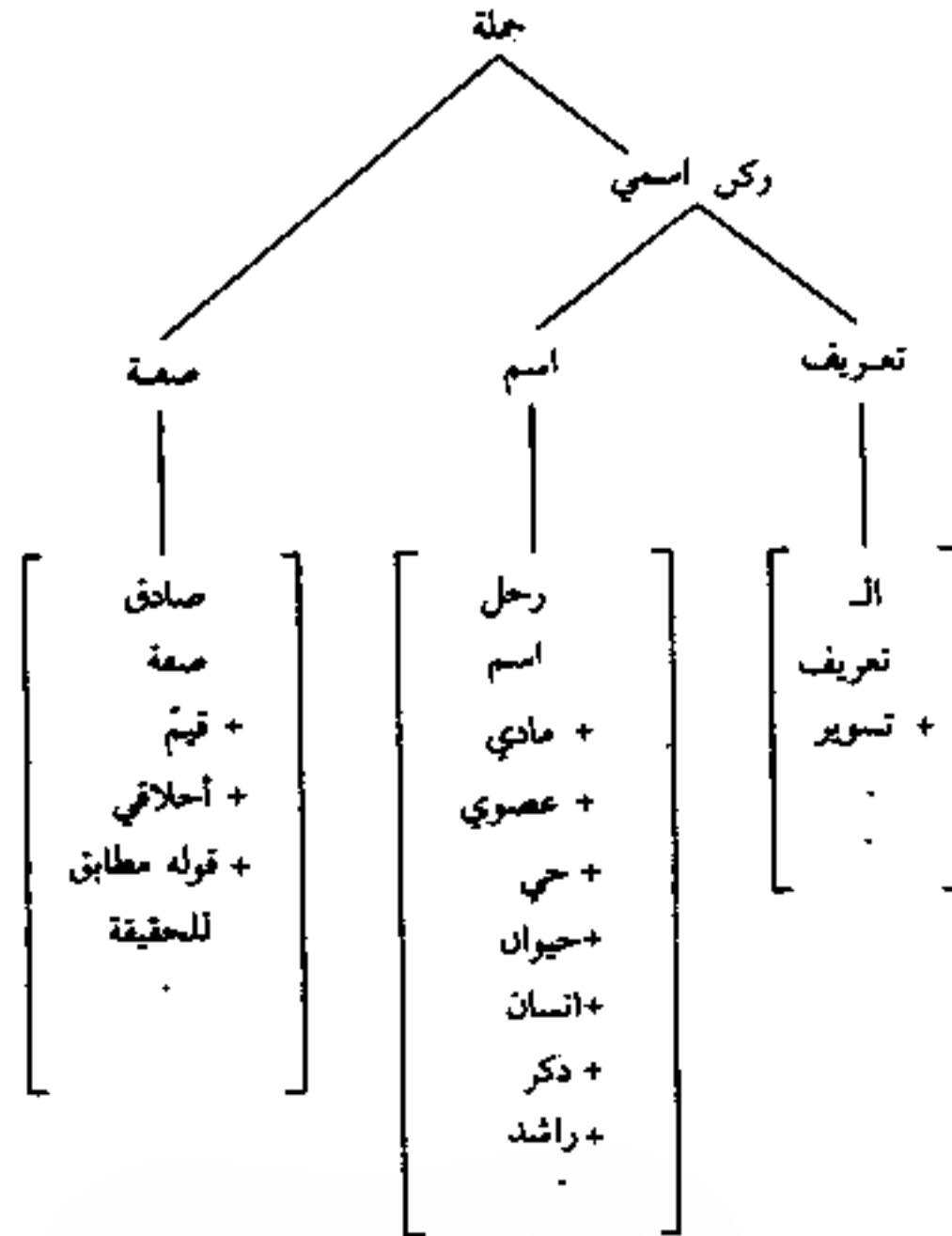
نفسه إلى ما يسمى بعلم لدلالة التفسيرية interpretative semantics، الذي يسند إلى استقراء الحوي استقراي، يتم تركيب معاني الحمل على مستوى نسبة لمصدره أو العمقه وبالتالي، نتحدث عن مراحل الدلالة براء مراحل الصناعة الحويه شكل الآتي



يظهر من هذا الترتيب، أن كلا من القواعد التحويلية والقواعد الدلالية تشكل آلية خاصة ومستقلة، مما يعني أن الحمل السطحي، التي ترجع إلى بنية عميقة واحدة، لها المدلول نفسه إذا التفسير يقع فقط على البنية العميقة المشتركة، وبالتالي لا تعبر التحويلات من المعنى الأصلي شيئاً فهكذا مثلاً، صيغة المعلوم للجملة «لا أحد يحيي» وصيغتها بالمجهول «لا أحب من أحد» هما متلازمتان، لكنهما تعودان إلى بنية عميقة واحدة

بالإضافة إلى أحد التركيب الحوي يعبر الاعتبار، يتم التركيب الدلالي اعتماداً على معاني المفردات وهو بالتالي يحتوي من جهة على معجم يسد لكل مفردة معنى أولياً، ومن جهة أخرى على قواعد إسقاطية تدل على طريقة مرجح المعاني المفردة، التي يتوصل بها إلى مدلول الجملة في المعجم، تتعين المفردات بمقومات نحوية ومقومات دلالية، فهكذا مثلاً تتعين كلمة «رجل» بالمقوم الحوي «اسم»، وبالمقومات الدلالية «مادي، عصوي، حي، حيوان، إنسان، ذكر، راشد»

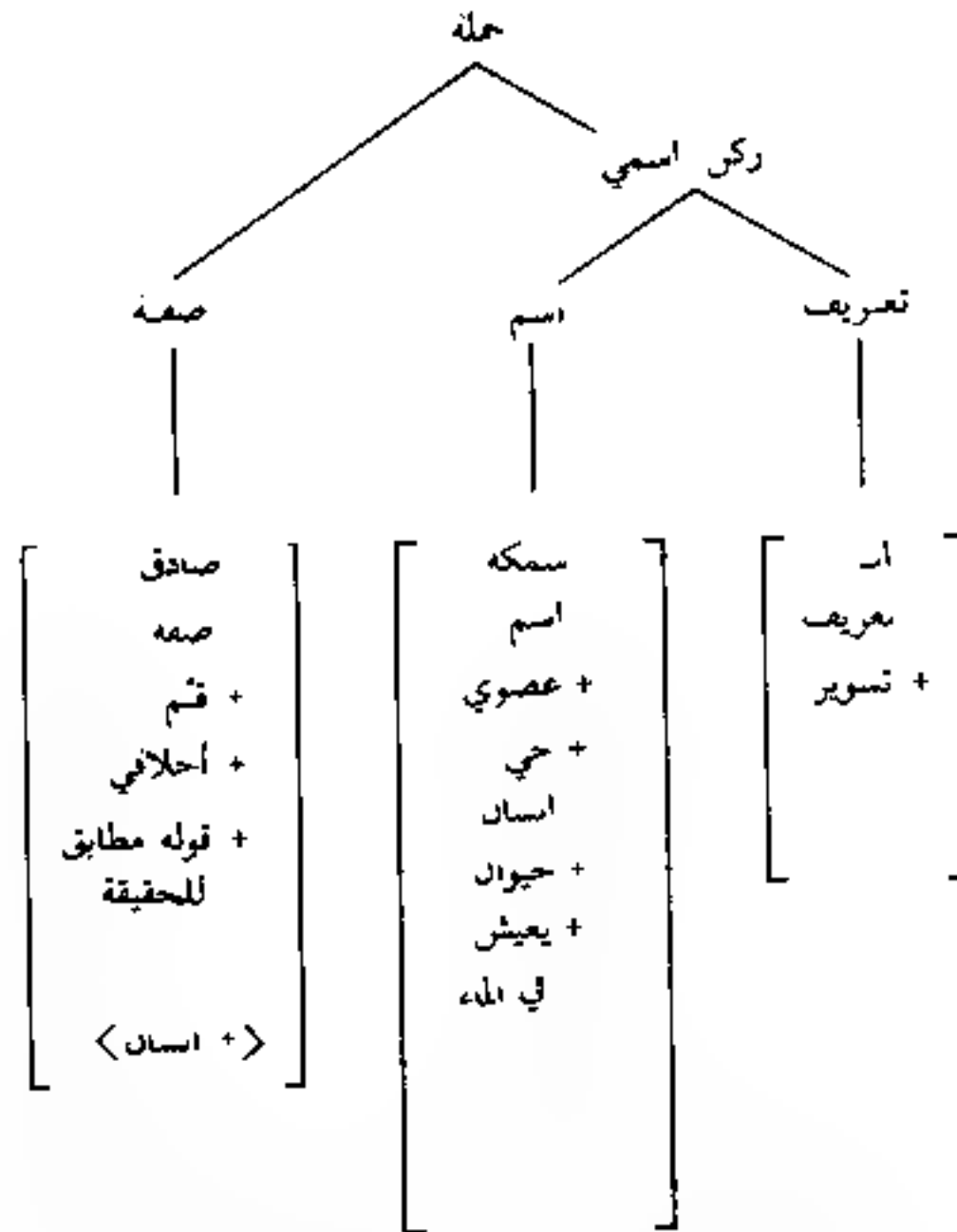
أما طريقة مرجح معاني المفردات، فتحري وفقاً للتركيب الحوي الذي يشير إليه المشجر تدريجياً، تجمع معاني المكونات بحسب تسلسل العقد من أسفل إلى أعلى ليعتبر، كمثل بسيط، الجملة الآتية



حيث النقط تشير إلى مفومات أخرى لم يرد ذكرها فإن مدلول الجملة يحصل عليه بالجمع أولا بين معنى «ال» التعريف ومعنى «رجل» لأنها يقعان تحت العقدة «ركن اسمي» ، ثم بالجمع بين معنى هذا المركب

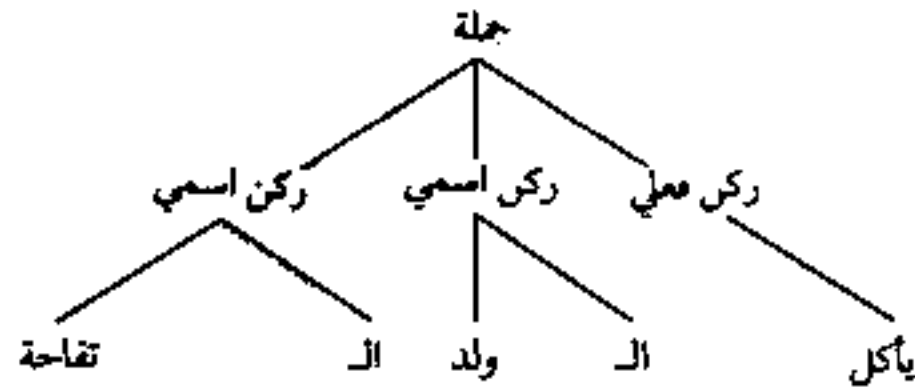
ومعنى صفة «صادق» إذا هما يشتركان بالعقدة العليا «حملة»

إن أنواع المقومات التي رأيناها غير كافية لتفسير كل الخصائص الدلالية. فإذا ما قارنا مثلاً بين «الرجل الصادق» و«السمة صادقة»، نجد أن الأولى مقبولة من حيث الدلالة، بينما الثانية غير سليمة من الواضح أنه بالنسبة للقواعد الحوية التي وضعها ليس من العسير اشتقاق الحملة «السمة صادق»، وهي بالتالي تشكل، خلافاً للمركب «السمة الحري»، مثلاً، فولا تاماً إنما الإحراف فيها يأتي من حيث المعنى، فبما يوحد تلازم دلالي بين مفهوم كلمة «رجل» ومفهوم كلمة «صادق»، يعدم ذلك بين معنى كلمة «سمة» ومعنى كلمة «صادق». لتفسير هذه الخاصية الدلالية، كانت الحاجة إلى إضافة نوع جديد من المقومات. فبالنسبة إلى الصفة «صادق» يجب إدخال مقوم ما يشير إلى أن إطلاقها يحصر فيها من شأنه أن يكون مطلقاً أي الإنسان. هذا ما يعبر عنه بإضافة كلمة إنسان بين قوسين حادين < + إنسان >، وتسمى لذلك أمثال هذه المقومات «خواص الضرر» selection restriction إذا أدخلنا الآن الخاصر المذكور على الصفة «السمة صادق»، نحصل على التركيب الآتي



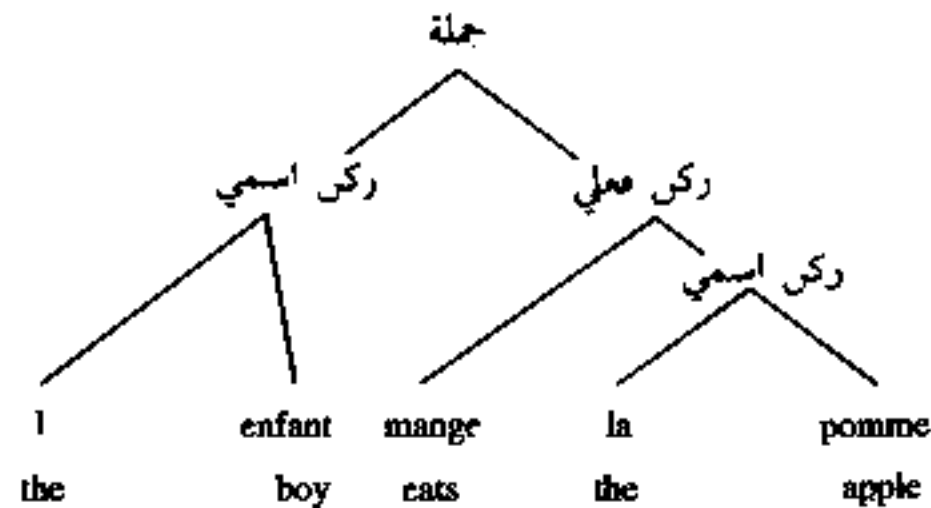
من هذا التركيب، نستطيع الآن أن نفسر لماذا تُعبر الجملة «السمك صادق» مسحوفة دلاليًا فالصفة «صادق» تحتوي على الخاصر < + إسان >، بينما الموصوف «سمك» يحوي على المقوم [- إسان]، وبالتالي يحصل تناقص من إسان الصادق إلى السمك

إن العلاقة الدلالية في صنف الجمل التي بحثنا في تركيبها هي علاقة صفة بموصوف، أو بلغة منطق المحمولات، هي علاقة قائمة بين محمول أحادي هو في مثلها الصفة «صادق»، وموضوع واحد هو الركن الاسمي «الرجل». لكن ثمة محمولات قد تنقل أكثر من موضوع ففي الجملة مثلاً:



يشكل الركن المعلي «يأكل» محمولا ثنائياً، وكل من الركنين الاسمين «الولد» و«التفاحة» موصوعا له.

من الواضح أنه، بالنسبة إلى هذا الصنف من الجمل، يوجد في اللغة العربية تطابق بين النية العميقة والتمثيل الدلالي، بينما ذلك غير متحقق في بعض اللغات. فإذا ما اعتبرنا، مثلاً، النية العميقة للجملة الانكليزية أو الفرنسية المرادفة للجملة العربية المذكورة، أي:



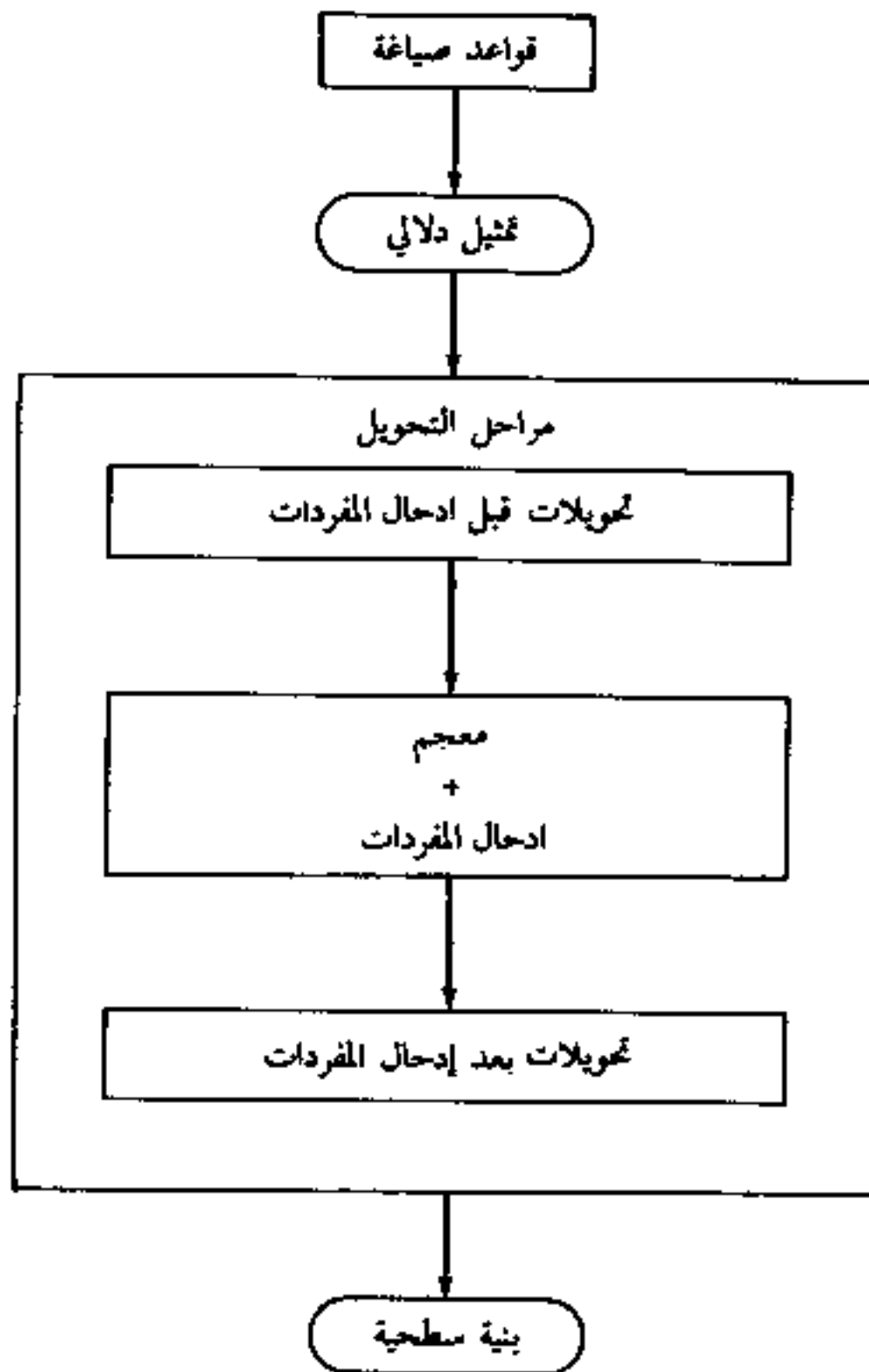
فيجب ملاحظ أن هذه البنية العميقة لا تمثل العلاقة الثنائية «mange» أو «eats» التي تربط بين الموضوعين المختلفين «l'enfant» و «la pomme»، أو «the boy» و «the apple»، بل تشير فقط إلى كون المركب «mange, a pomme» أو «eats the apple» هو صفة تسند إلى ركن إسمي واحد هو «l'enfant» أو «the boy»، أعني أنها تتحد بنية قصية ذات محمول أحادي

من هذا الخلل وغيره، يظهر أن البنى العميقة لا تصلح لأغراض التمثيل الدلالي وإذا كان لا حظى من إدخال مثل هذه البنى في السق اللعوي الذي عرصناه، أصبح هذا السق ككل موضوع شك

VII نظرية الدلالة التوليدية

كبدل عن السق السابق للغة الذي أقامه تشومسكي، وضع تلامذه نظرية جديدة يطلق عليها اسم «الدلالة التوليدية» generative semantics هذه النظرية لا تشكل فقط تعديلا للحاجات الدلالي، كما يوحي بذلك اسمها، بل إعادة صياغته لكل النموذج اللغوي

إن المحديد الأساسي في الدلالة التوليدية يقوم على أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد شبه عميقة نحوية، كما هي الحال عند تشومسكي، بل بتوليد شبه دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي ومن ثم تخصص هذه السمة إلى عدة تحويلات، يتم خلالها إدخال معرديات المعجم، إلى أن يتوصل أخيراً إلى السمة السطحية

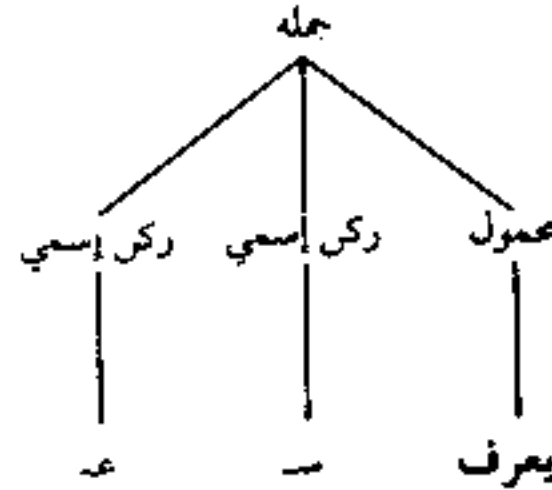


لما كان تركيب المعنى يسبق التركيب النحوي أو المبني syntax ، نجمع
عن ذلك مطلب أولي، وهو أن الحمل المتلازمة يجب أن تتساوى في
التمثيل الدلالي، حتى ولو تباينت من حيث التركيب النحوي فمثلا،
الجملةتان المتلازمتان -

سـ يعرف عـ

عـ معروف من سـ

اللتان كان لا بد لهما، لتعايرهما في النظم، من يبتين عميقتين مختلفتين،
وفقا للقواعد السابقة، تأخذان تمثيلاً دلالياً واحد كالآتي



لا شك أن هذا التمثيل مطابق لصياغة منطق المحمولات، ولا فرق في
التأدية بين الاثنين، سوى باستعمال المشجرات في التمثيل والأقواس في
لغة المنطق، حيث التركيب المذكور يكون على الشكل معروف (سـ، عـ)
فالرمر «يعرف» يؤلف محمولا ثنائياً يُسَدُّ إلى الموضوعين «سـ» و
«عـ»، وهذا ما أشرنا إليه بإبدالنا مقولة «المعل» أو «الركن المعني»
بالمقولة العامة «محمول» التي لا تشتمل على الركن المعني وحسب بل على

الركن الوصفي والركن الاسمي كذلك من الملاحظ أن التمثيل الدلالي لا يأخذ بعين الاعتبار الشكل الصوتي للمحمولين «يعرف» و«معروف» إذ مقام المحمولين يقوم شكل مشترك مجرد، اصطلاحاً على تخصيصه بكلمة «يعرف» مكنونه بحظ عظيم، وكان بالامكان نأدبته بكلمة «معروف» العليظة أو بأي رمز آخر، مثلاً «ع»

علاوة عن علاقه التلارم بين الحمل، ثمة علاقات أخرى يهدف علم الدلالة التوليدية إلى غثيها بشكل مبهجي لتقارن بين الأمثلة الآتية

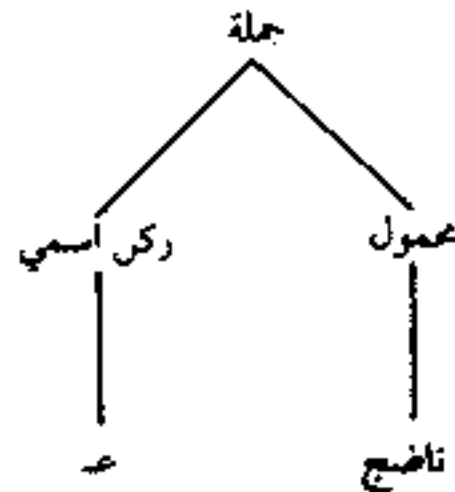
- ١ اللعب ناصح
- ٢ يصير اللعب ناصحاً
- ٣ يصبح اللعب
- ٤ تجعل الشمس اللعب ناصحاً
- ٥ تُصبح الشمس اللعب،

فأنه يتبين لنا أن الحملتين «٢ يصير اللعب ناصحاً» و«٣ يصبح اللعب» هما متلازمتان، بينما الجملة «١ اللعب ناصح»، بالترغم من شابهها معها، تختلف عنها من حيث أنها تعبر عن حالة حاصلة وهما يعبرون عن حدث يؤدي إلى تحقيق هذه الحالة كذلك تبين لنا أن الحملتين «٤ تجعل الشمس اللعب ناصحاً» و«٥ تُصبح الشمس اللعب» متلازمتان، وهما كالحملتين السابقتين، من النوع تدل على حدث، وإنما بالاصح إلهيها تشير إلى أن الشمس هي التي تجعل اللعب يصير ناصحاً إذن، نحقق بالسلس أن في الجملة «١ ثمة حالة حاصلة، وفي «٢ و «٣ حدث يؤدي إلى الحالة، وفي «٤ و «٥ شيء يسبب حدث الذي يؤدي إلى الحالة

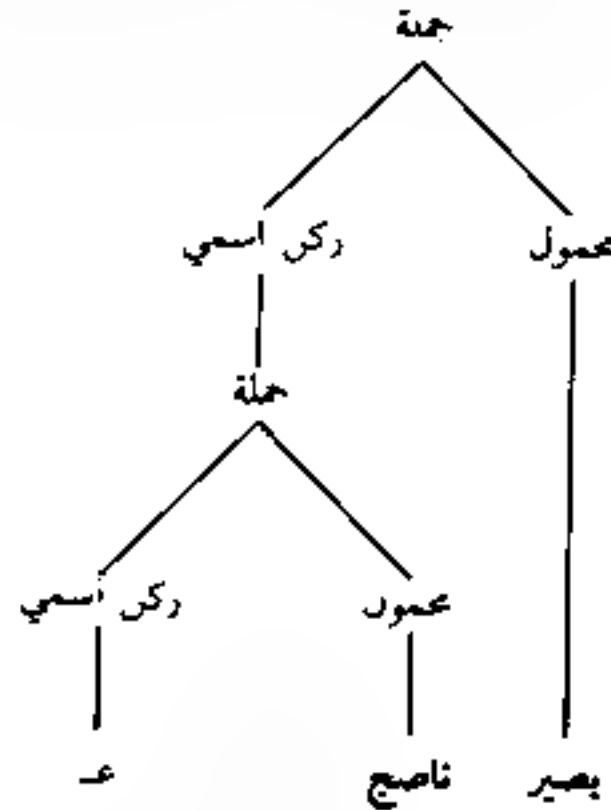
من أجل تمثيل النسب القائمة بين أوصاف هذه العمل بشكل منهجي ودقيق، يستعين أصحاب نظرية «الدلالة التوليدية» بطريقة يطلقون عليها اسم «التحليل المعجمي» lexical decomposition، والتي بواسطتها يتم أيضاً تفسير كثير من الخصائص الدلالية والنحوية الأخرى

بدأ بتطبيق هذه الطريقة على الأمثلة المذكورة دافعاً، مع إبدال الركنين الاسميين «الشمس» و«العشب» على التوالي بالتعبيرين «مس» و«عد» حتى نتجنب أي تعقيد نافع لعرضنا الراهن فبالنسبة للحملة الأولى من المجموعة

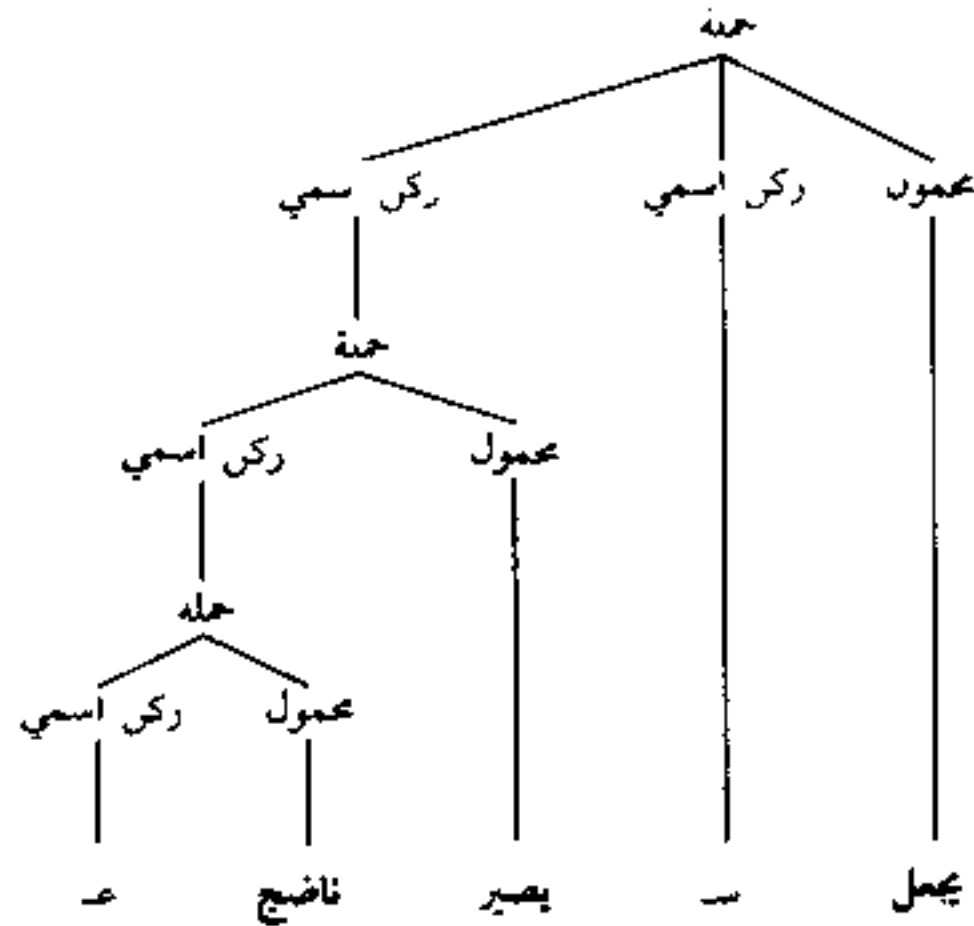
- ١ عد ناصح
 - ٢ يصير عد ناصحاً
 - ٣ ينصح عد
 - ٤ يجعل مس عد ناصحاً
 - ٥ يُنصح مس عد
- نحصل على هذا التمثيل



وهو يساوق التركيب «فأصبح (ع)» في منطق المحمولات، حيث
«فأصبح» يشكل المحمول و«ع» متعير الموضوع أم الحملة الثانية
«يصير ع» صجاء فأنها تنقسم الأولى وتريد عنها فعل التحول أو
الصيرورة، وهذا صريح في صيغتها، لذلك نعطيها التمثيل الآتي



الذي هو أيضاً تمثيل الجملة الثالثة «يصبح العب»، لكون هذه
متلازمة مع الثانية وبالتالي، فالعمل اللارم «يصبح» يعود في نهاية
التحليل إلى المحمول المركب «يصير + فأصبح» للتعبير عن التمثيل
الدلالي للجملتين المتلازمتين ٤ و ٥ عليا أن نأخذ بعين الاعتبار أنه
بالإضافة إلى البنية المركبة السابقة يتضمن مفهوم السببية الذي عبرا عنه
بالفعل العام «يجعل»، وهكذا يكون مركبا من ثلاثة محمولات هي «يجعل
+ يصير + فأصبح» على هذا النحو



إن المحمولات التي ترد في التمثيل الدلالي، والتي تعرف على كتابتها
 بحط عليط أمثال «يجمل، بصير، فاضح» هي محمولات مجردة ليس لها
 شكل صوتي محدد وهي أيضاً غير قابلة للتجذير إلى عنصر دلالية أخرى
 ولذلك تسمى عادة بالمحمولات الذرية. هذه المحمولات توافق من وجه
 ما المقومات الدلالية التي تُرجع إليها نظرية الدلالة التفسيرية معاني
 الكلمات، مع العارق أن المحمولات الذرية هي في الوقت نفسه عناصر
 لبية نحوية مجردة

بالطبع، لا يحصر التحليل المعجمي بالمرادات ذات المصدر
 الواحد، كما في الأمثلة السابقة. بل، إلى جانب الكلمات المترادفة

أمثال سقط ووقع، قام وهضر الح التي، وفعال فردياه، يجب أن
تتحد تمثيلاً دلاليًا مشتركاً، يطبق أيضاً على حالات أكثر تعقيداً

لتحليل الجملة الآتية

يقفن سه سه

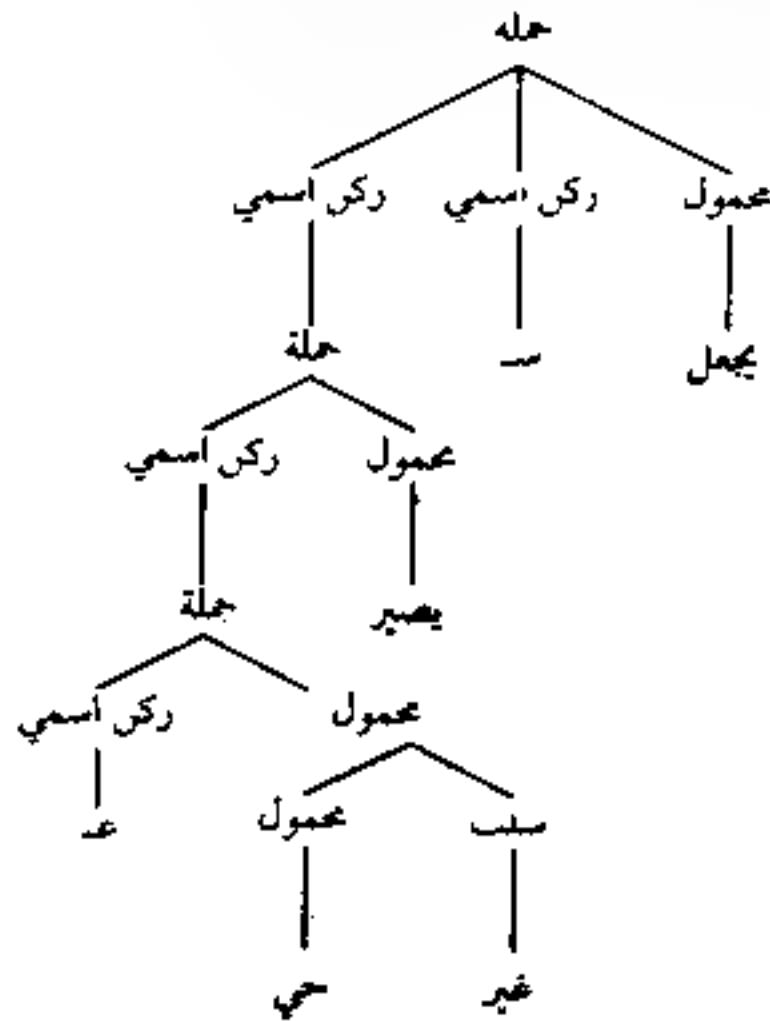
فرب ترحع إلى قول

يجعل سه سه بصير ميتا

أي إلى

يجعل سه سه بصير عر حي

وبالتالي يكون ها هـ لتمثيل الدلالي



من الأمثلة السابقة وغيرها، نلاحظ أن المحمولين «يجعل» و«يصير» هي عناصر تدخل في تركيب كثير من الأفعال فكل العبارات التي تدل على الانتقال من حالة إلى أخرى، تنصصن المحمول الذي «يصير»، وكل الأفعال المتعدية تحتوي على المحمول الذي «يجعل» بالإضافة إلى العنصر «يصير»، إذ أن المحمول «يجعل» لا يرد أبداً في الحمل المتعدية إلا داخلاً في التركيب مع «يصير» ولذلك، فالبني أمثال «يصير + محمول» و «يجعل + يصير + محمول» تكون مبادئ عامة في التركيب الدلالي ولا ريب أنه من المهم جداً لعلم الدلالة أن يبين أن تحليل معاني الكلمات يؤدي بالنهاية إلى مجموعة صغيرة نسبياً من المبادئ التركيبية العامة

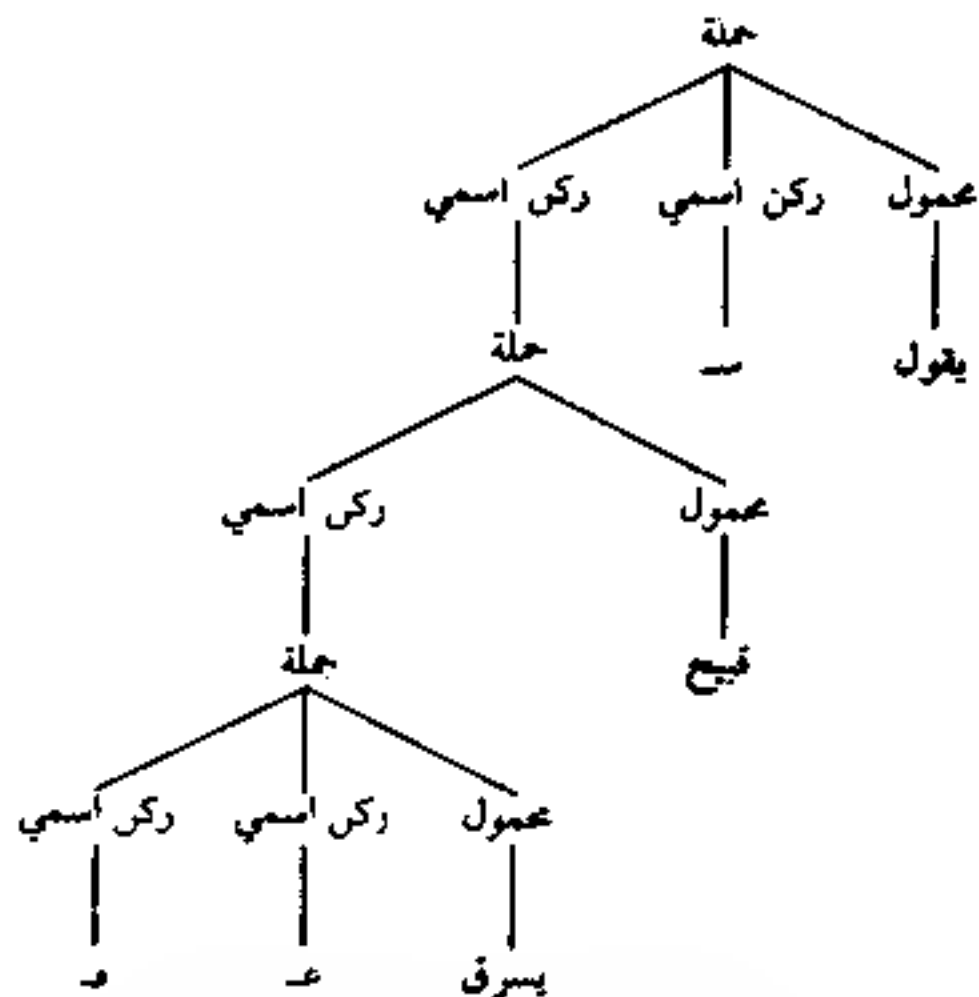
نعيه التوضيح أكثر، نورد على سبيل المثال النوعين التاليين من المبادئ العامة الأولى يخص الألفاظ «وبح، انهم، انتقد، مدح، محا» وكثير غيرها من العبارات التي تنصصن المركب «يقول» بالحمل، مثلاً

مد يوبح ع، على أنه سرق هـ

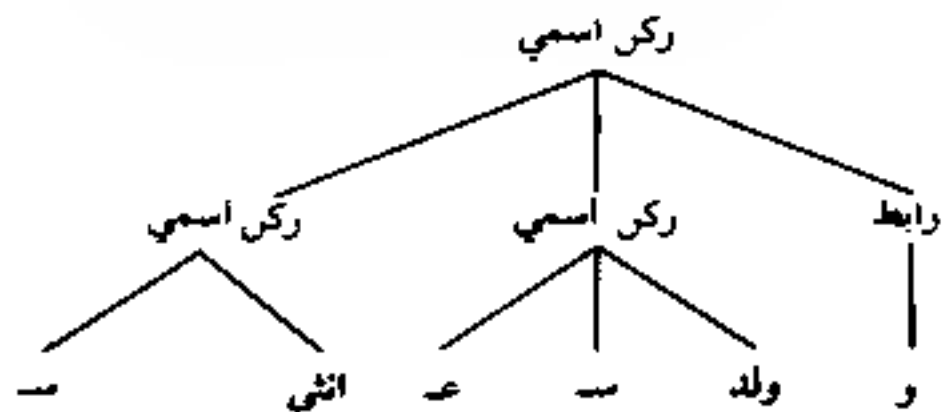
ترجع إلى

مد يقول أنه من القبيح أن يكون ع قد سرق هـ

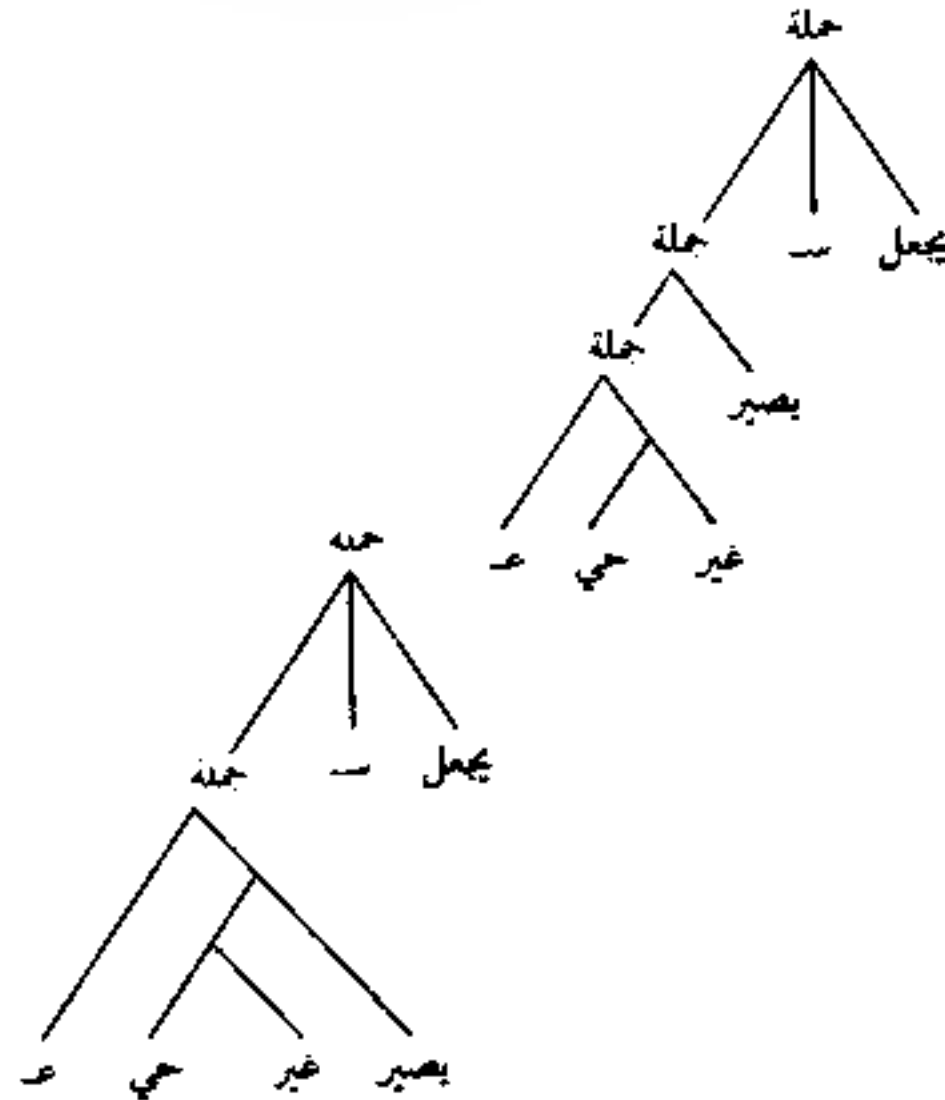
وعليه يكون ثمبها

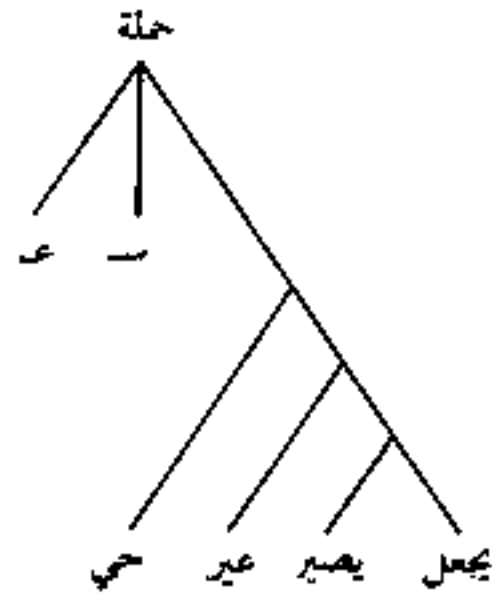


أما المبدأ العام الآخر، فيتعلق بمحال القرابة. فكلمة «ابنة» مثلاً، يمكن إرجاعها إلى المركب «ولد + و + انثى»، وفقاً لهذا التمثيل الموجز

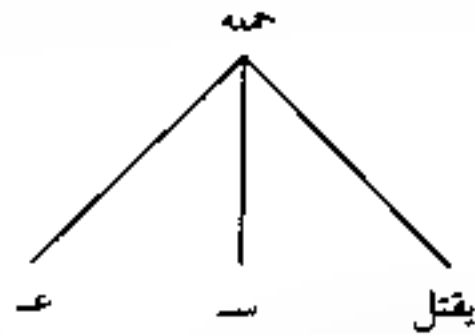


إن التمثيلات الدلالية، يجب أن نمو، كما مسقت الإشارة إلى ذلك،
 بعدة تحويلات قبل الوصول إلى السطحية خلال هذه
 التحويلات، يجري إدخال الكلمات مكان العناصر المحررة المكونة معي
 هذه الكلمات فالسبة مثلاً إلى إدخال كلمة «يقتل»، يجمع أولاً
 التمثيل الدلالي لهذه الكلمة للتحويلات التي يتم فيها جمع العناصر المحررة
 التي تحصر كلمة «يقتل» فقط، وذلك بالتدرج وفقاً للمشعرات المحتصرة
 الآتية





وعند هذه المرحلة، يتيح لنا تحويل والابدال، أن نحل كلمة «قتل»
عن المركب المحرر «يجعل + يصير + غير + حي»، فنحصل على



بالإضافة إلى العمليات المذكورة، قد نحتاج إلى تحويلات لاحقة
مشابهة لتلك التي مارسناها في الباب الثاني وهي تؤدي أخيراً إلى البنية
لسطحية المطلوب امساؤها

في النمط الدلالي، كنما من أجل البسيط بأن نشير إلى الأركان

لاسمه بالمعيرت س، ع، و لكن هذه الأركان تصل التحليل
المعجمي كذلك لسطر إلى اخره الآتيه

إن اهل لغو الطعمة، يعتقد أن الشجر يرعم في الربيع
فالأسماء «الاهل» و «الشجر» يمكن تأديتها بحملين موصولين على هذا
الحو

إن شخص، اندي عهه العلوم الطبيعية، يعتقد أن شئ، سدي
هو شجر، يرعم في الربيع
و استعمال المعيرات

إن س، اندي عهه العلوم الطبيعية، يعتقد أن ع، الذي هو شجر
شمر في الربيع

وبالتالي، قسم افعال «لجاهل» يعود إلى «الشخص، لذي مجهل»،
«والشجر» إلى «اشيء»، الذي هو شجر»

إن هذه الطريقة في التحليل الشائعة في منطق المحمولات يمكن
مطبقها على كل الأسماء المدرجة تحت الأركان لأسمية، سواء كانت هذه
مستأ أو فاعلاً أو مفعولاً إن فالأسماء من النوع المذكور تتمثل لتحليل
إلى مركبين المتعير س الذي يشير إلى أي موضوع والمحمول الذي يدل
على الشئ الذي يسميه الاسم فإذا أحداً معين الاعتد أن كل محمول
يتمثل عاده بمحمول دري أو سلسلة من المحمولات اندريه، محقق
أحير أن الة الدلالية للأسماء التي تلعب دور المستأ أو افعال أو
المفعول، هي مشابهة لة الحمل التمه، كما أتيت على وضعها

VIII مفهوم الافتراض في الدلالة التوليدية

أدى ما التحليل المعجمي في النهاية إلى محمولات ذرية، أي إلى محمولات لا تقبل التجزئة ولما كانت معاني سائر المحمولات إنما تعود إلى مركبات من معاني تلك المحمولات، كانت المشكلة التي نواجهها الآن نظرية الدلالة التوليدية كيفية تعيين معاني المحمولات الذرية من أجل توصيح هذه المشكلة سوف نرى إلى الأمثلة الآتية

١. الرهرة ملونة

٢. الرهرة حمراء

٣. الرهرة صفراء

ونعتبر أن كل واحدة من الصفات ملونة، حمراء، صفراء، تقوم على محمول ذري واحد، نرسم إليه على التوالي بالكلمة ذات الحروف العليظة «ملونة»، «حمراء»، «صفراء». فلا شك أن كل من يعرف اللغة العربية يستطيع أن يتحقق بسهولة أنه، مثلاً، إذا كانت الرهرة حمراء فهي كذلك ملونة، بينما العكس لا يصح إن هذه المعرفة البديهية للعلاقات القائمة بين الصفات المذكورة لا بد وأن ترتكز على قواعد مصممة تقرر أن

المحمول «ملون» يعني بالفعل الملون وليس الأحمر أو الأصفر وأن
المحمول «أحمر» يدل على الأحمر ويستثي الأصفر، لكنه يستلزم المحمول
«ملون» لذلك كان من مهمة نظرية الدلالة التوليدية أن تصرح بتلك
القواعد التي تصبط علاقات المحمولات الدرية بعضها بعض ومحدد
بالتالي مضمون:

بالسبة إلى الأمثلة السابقة يجب أن يصح أن

«ملون» أعم من «أحمر».

«وملون» أعم من «أصفر» كذلك،

بينما «أصفر» و «أحمر» هما متباينان

وهذا ما يمكن التعبير عنه بلغة مطلق المحمولات بوصفها أن:

أحمر (س) ← ملون (س)

أصفر (س) ← ملون (س)

أصفر (س) ← - أحمر (س)

حيث «←» رابط الشرط «إذا...» و «-» رابط السلب «ليس»

إن أمثال هذه الصيغ ليست أحكاماً تستمد من التجربة، وليست
مسائل مستطة من قضايا أخرى، بل قضايا يطلب الاستدلال بها، ولذلك
يطلق عليها اسم «المطالب الدلالية» meaning postulates

بالإضافة إلى العلاقات القائمة بين المحمولات المركبة التي تتحدد
بواسطة التحليل المعجمي، وإلى العلاقات التي توقعها المطالب الدلالية
بين المحمولات الدرية، ثمة نوع ثالث من العلاقات يجب أحده تعيين
لاعتبار لتفسير ما أسمياه بالانحراف الدلالي فكما رأيت بشكل قول

«السحك صادق» حمه محرفة، لأن من مقومات «السحك» ما يتناق مع الحاصر الدلالي العائد إلى مدلول كلمة «صادق» لكن القواعد التي أقرتها نظرية «الدلالة التفسيرية» للحؤول دون وقوع مثل هذه التراكيب المحرفة هي غير كافية

لغير الحملين الانتين

١ بعد أن انتهى سمر من الشعل، عاد ساربه إلى البيت

٢ بعد ن نهى سمر من الشعل، عاد سبارته إلى البيت، نكه لا
يمك سيارة

فمن الواضح أن الخمه الثانيه هي محرفة، إذ اثباتا أن سمر عاد سبارته إلى البيت يتناقض مع قولنا أنه لا يملك سيارة صحيح أن الحملة «بعد ن انتهى سمر من الشعل، عاد سبارته إلى البيت» لا تد بصريح صيغتها على أن سمر يملك سيارة، بل هي تصرص ذلك صمما حتى تكون المعنى صوب أي أنه بين هاتين الحمتين تقوم العلاقة
بعد أن انتهى سمر من الشعل عاد بسيارته إلى البيت ← سمر يملك
سياره

كثيرة هي العبارات من هذا النوع، ليس على المستوى الخبري وحسب، إنما أيضاً على المستوى الاشتائي فالتمي مثلاً «ليت لي ترجع من السفر» تصرص أن «ليلى مسافره»، وكذلك الأمر، مثلاً «تصدق يا سمر عى الفقراء»، حتى يكون مقولاً، يجب أن يتخصص الخمه «سمر يملك مالاً الح

إن هذه المفاهيم المضمرة، التي هي شرط ضروري لصحة الملموظ
نُعرف حديثاً باسم «الافتراض»^(١) presupposition أما المدلول الصريح
فيحصى عادة باسم «المضمون»، أي، «المنطوق» بلغة الأصوليين الفقهاء
والمضمون، إذن، هو ما يفيد قول المتكلم للمسمع بشكل مباشر أما
الافتراض فهو ما لم يصرح به المتكلم بالألفاظ، بل ما يأخذ به صامت
حينما يعبر عن أمر ما

على ضوء هذا التمييز، نحاول نظرية «الدلالة التوكيديّة» أن تقدم
شرحاً وافياً للانحراف الدلالي بتأمل في الحملين

- ١ أحيي هي أب لعدده أولاد
- ٢ عني بعد عشر كيلومتر من العاصمة، فصلت سيارتي أن تسلك
طريق الخيل

والانحراف الدلالي فيهما يعود، نظر «الدلالة التفسيرية»، إلى أن
المسند إليه «أحيي»، في الجملة الأولى، يحوي على المقوم الدلالي
[+ أشئ]، بينما المسند «أب» يتخصص المقوم [+ ذكر]، وهما
مقومان متقاصان وفي الجملة الثانية يحوي لفاعل «سارة» على المقوم
[حيوان]، بينما الفصل «فصل» يتطلب الحاضر (+ حيوان) مما
يؤدي كذلك إلى اساقص

أما اجل ابدي مقدمه نظرية «الدلالة التوكيديّة»، فإنه، وإن كان
يؤدي إلى النتائج ذاتها، إلا أنه يطلق من فهم للانحراف الدلالي معايير

(١) في أبحاث الأصوليين القدماء، توجد دراسات تفصيلية وتحاليل موسعة لفهوم الافتراض
بإحدى سدرج تحت مصطلحات كغير بالجلال. تنقسمات و لغات

لمهم تشومسكي وكاتز Katz فأنواع هذه النظريه يحتجون بأن الانحراف في أمثال الحمدتين المذكورتين لا يجتمع ساقص المقومات إذ التعبير «فصلت ساري أن نسلث طريق الحس» يتفقه الجمع في حديث أو نص أبدو فيه منسلياً لتسير وكذلك تصحح الجمع لأولى صديقه إذا وردت في سياق آخر، كالعون مثلاً

٣ حلم سميح بأن أخته هي أب لعدة أولاد

لذلك كان من الضروري إيجاد تعيل يصر كيف أن «أب» في الجملة ٢ يتبع حبه على «أخت» بينما ذلك ممكن في جملة ٣

إن المعنى لا يحدد بالكلمات من أجل دأها، أي من حيث هي مركبات لفظية معينة، بل قد تتغير معاني الكلمات بحسب الظروف والسياق فهي الحكاية أو الخرافة قد تسحب أختي إلى سعاد مثلاً، وفي هذا الاطار يجوز التكلم عن مفار أختي المعفوف وعن محال رشها الح وبالتالي، لا يقتصر محال المعاني على العالم الواقعي فحسب بل ثمة عوالم أخرى عديدة قد يقصدها الكلام، أمثال عوالم الاحلام والسحيلات والتمنيات والخرافات والأساطير فبعد تفسير جملة ٣، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار قصد المتكلم، أي الافتراض في ذهن المتكلم وغير المصرح به في القول بالطبع، إن الحملتين ١ و ٢، في الصياغة التي يردان فيها، هما متناقضان، لكن هذا التناقض لا يسح عن حصائص الكلمات «أخت» «أب»، سيده، يفصل ٤، بل عن أن الحكمين المذكورين يتشايان وواقع التجربة المقصود فعندما يعبر المتكلم عن الجملة ١ دون أي زيادة، فأب يعترض أنه يقصد بكلمة «أخت» شيئاً يختار بكونه إنساناً وأنثى، ولا يعني شيئاً آخر من باب الاستعارة وكذلك

عندما يشت المحمول «أب لعدة أولاد» فهو بصمر الافتراض أب الشيء المقصود يمتد بكونه ذكراً. وهذا ما يؤدي إلى التناقض، إذ لا يوجد في الواقع شيء هو في الوقت نفسه شيء وذكر

نوحه عام، نستطيع أن نقرر مع نظرية الدلالة البولندية، أب حمة ما تعتبر غير منحرفة إذا ما كانت الخصائص التي يستند إليها الافتراض ومصنوع الحملة إلى الشيء المدلول غير متناقضة

وبالتالي فالانحراف الدلالي لا يحتم فقط عن التناقض بين معاني المفردات بل عن الافتراض الذي يصمره لتكلم

لا شك أن الدلالة التوليدية تقدم شرحاً أشمل للطواهر الدلالية، مما تفعله نظرية الدلالة التصيرية مع ذلك، يبقى أكثر من إشكال مشوب كلتا النظريتين. «هي» يخص المقومات الدلالية أو المحمولات الدرية، تعتمد النظريتان إلى الطريقة التي ترشد إلى كيفية الحصول على الوحدات الدلالية الدرية، أي إلى الوحدات التي تمنع تفرقتها إلى أخرى أصغر منها هي هو المعيار الذي يجعله يقرر مثلاً أن الأفعال «رأى» و«سمع» و«شم» هي درية، أو أنها عكس ذلك، تقلل التحليل إلى أجزاء أصغر كالأقوال «أحس بعيبه» و«أحس مأذبه» و«أحس بأبعه» إلخ كذلك لا نجد جواراً جارماً للسؤال عما إذا كانت المحمولات الدرية التي تؤلف معنى معرفة ما هي ثابتة، كما تقرر صمياً كل النظريات المشابهة للقواعد التحويلية، أو إذا كانت تلك المحمولات، على ما تدهت إليه الأبحاث السيكلولوجية المتأخرة، هي متغيرة ومتعلقة بظروف الحديث، أكثر مما يظن بذلك حتى الآن فهل يكفي مثلاً أن يصعب المعجم معنى كلمة «نور» بالمقومات «+ حسي» و«+ عضوي» و«+ حي» و«+ حيوان»؟

أو أن عليه أن يجبره عن لسمك المقومين [+ ندين] و[+ يعيش على
الياسة]، وأن يخصصه عن الحمار والفرس بأنه [+ ذو فريين] الح
أي، توجه عام، هل أن المقومات التي يجب أن ندخل في المعجم ترتبط
بكل الخصائص الفعلية والسمكية العائدة إلى مجموعة لثيون؟ وإلا، هي
هي المقومات التي يجب أحدها عين الأعمار وتلك التي يمكن إهمالها إذ لم
تكن ثمة وسيلة تستطيع أن تحدد بها المقومات التي لا بد أن يتضمنها
المعجم، أفلا يعني ذلك أن نظرية المحمولات الدرية والمقومات اندلالية
هي غير محدية وبالتالي، هل هذه المحمولات والمقومات نابعة
بالمعزونات، أم أن الحصول عليها لا يتم إلا بالرجوع إلى الأشياء
والحوادث والظروف الخارجية التي تعبر عنها الأنماط

IX الدلالة الخارجيّة

كما نحققنا في الفصل السابق، لا يمكن للسايق، إذا أرادوا لبحث في الوظيفة التي تقوم بها اللغة في المجتمع، أن يحملوا صفة اللغة بالواقع وبالعالم، بحجة أن الاحساس والتحرية هي من الأمور الخارجة عنها فهي كل لسان وسائل معينة تتيح لمتكلم أن يتوجه إلى علم المحسوسات أو الذكريات أو لتحيلات الخ هذه الدلالة الخارجيّة لا تتعلق بالأعاطف معية أو داخل لتي ترد فيها هذه الأعاطف فحسب، من ملتكلم ذاته من حيث أنه يعبر عن الأعاطف المذكورة في إطار معين

يجري عادة تمثيل نوعين من وسائل الدلالة الخارجيّة وسائل مقيدة بالظروف وأخرى مطلقة منها لبقارن بين الخريين الآتيين

١. كان عادل وسمير وفوري في السيارة، في اليوم الأول من حزيران ١٩٨٠، وفجأة أطلق القصاص عليهم أربع رصاصات من برج المرق
٢. كنت أنا وإياهما أمس سير فيها هنا، وفجأة أطلق دك علينا هذه الرصاصات من فوق.

فالخير الأول يفهم تقريباً بشكل مطلق، بغض النظر عن الشخص الذي يرويّه إذ أن الأشخاص والأشياء محددة بأسمائها بالإطلاق

حدث على عادل وسمير وهوري ، كما أن الأمكنة التي حرب فيها العممية
أي شارع الحمراء و برج المر لا تتغير عواقع الراوي ، وكذلك الرمان
الذي هو اليوم الأول من حزيران ١٩٨٠ غير متوسط برمانه بالاصافة إلى
ذلك ، فاعل لا إطلاق معرف من وجه ما ، من حيث أنه القصاص الذي في
برج المر ، وكمة الرصاص محددة

أما الخبر الثاني ، فهو لا شك مفيد للمعنى نفسه ، بما هذا المعنى لا
يتغير ، إلا إذا أحداً معين لا اعتبار الظروف التي يروي فيها المتكلم
الخبر ، والاشارات التي يستعين بها بكلمة «هوى» لا تملك مدلولاً ثانياً ،
بل تتغير كلياً مع تغير الأحوال ، خلافاً لقولنا «شارع الحمراء» وكذلك
شأن كل عبارات العمود ٢ بالنسبة إلى العمود ١

٢	١
أما	عادل
أيها	سمير
ذلك	هوري
الرصاصات	القصاص
ها	أربع رصاصات
ها	السيارة
هوى	شارع الحمراء
أمس	برج المر
	اليوم الأول من
	حزيران ١٩٨٠

من أجل استعمال وسائل الدلالة الخارجية المقيدة بالظروف، يجب أن يكون عمق دور المتكلم والسامع تعيين الشيء الخارجي المقصود من محل إدراكهما الحسي، أو عن الأقل تعيينه بالاصافة إلى الظروف الموحدين فيها. أما في حال كون المتكلم والسامع في أمكنة أو أرملة متاعدة، كما في المكاملة لهاثفية والث الاداعي والمراسلة الح، حيث من الصعب على الواحد منهما أن يدرك ما يقع في محال الآخر من المحسوسات، فلا يتم التفاهم إلا بحسب، ما أمكن، الدخول في وسائل الدلالة الخارجية المقيدة بالظروف في حلقة دراسه عبر لإداعة، عندما يوجه المديع إلى المسمعين بقوله «امتحوا الآن الكتاب عد لصفحة ٢٠ ونظرو هالك في جدول لأسماء»، فإنه لا يستعمل من الوسائل الدلالية المذكورة إلا تلك التي بإمكان المسموع أن يدرك مدلوها الخارجي بالرغم من العدد المكاني والمخاطب الذي يقصده بكلمة «امتحوا» هو المتابع هذا لبرنامج، و«أله» المهدية التي تسبق كلمة «كتاب» تقصد الكتاب الذي أعده المسموع هذه الحلقة، والظرف «الآن» يدل على الوقت الحاضر الذي يتكلم فيه المديع، واسم الإشارة «هالك» يرجع إلى الكتاب، وبالتالي، يرتبط عر هذه بالظرف الإداعي الح.

ويوجه عمل نشتمل وسائل الدلالة الخارجية المقيدة وغير المقيدة بالظروف على الأصناف الآتية

وسائل دلالية مفيدة	وسائل دلالية مفيدة
<p>في النص إدخال مدلولات حرجية حديثه المكره أسماء لعدد إعادة الذكر لخواص</p>	<p>حركات الإشارة «أنا» تعهدية عبارات الإشارة الرسم</p>

تحت مفهوم عبارات إشارة expressions déictiques ، ندرج العبارات المتعلقة بالشخص ورمانه ومكانه، مثل أسماء الإشارة «هذا»، «ذاك»، «ذلك» أو «هنا»، «هناك»، «هنا»، والصيغ «أنا»، «أنت»، «هو»، «لح» . ومثل بعض الأسماء التي هي إما ظرف مكان كـ «أمام» و«وراء» و«فوق» و«تحت» الح ، أو ظرف زمان كـ «أمس» و«الآن» و«عدا» الح . وأيضاً مثل الصيغ في الأفعال التي تدل على الماضي والحاضر والمستقبل كما أساء، مع بعض النحاة، ندرج تحت هذا المفهوم «المدى»، بالرغم من أن المعترضين على ذلك يدعون أن أصل هذه هو «أيها الـ»، وبالتالي يعود التعيين إلى «الـ» لتعريف

إن مختلف عبارات الإشارة هذه تتحدد بالنسبة إلى المتكلم الصلي، فهي إما تشير إلى شخصه (أنا) أو إلى مكانه (هنا) أو إلى زمانه الراهن (الآن)، وإما تشير إلى غير شخص وغير مكان وغير زمان، وذلك تبعاً لموقع هذه لأعبار من المركز أنا - هنا - الآن

من حيث الشدة والاكتمال يمكن عتد ألقاظ الإشارة لمكبته أصل مائت عبارات الإشارة . إذ أن المكان حاصر بكل أجزائه معاً، ويمكن تعيين جزء منه باليد مباشرة؛ بينما الزمان هو غير محقق حتى يصح أن

يُبدل على حرة منه بالإشارة الحسية، وهو يحدث ينطلب دوماً بدخول عمل
الذكر. ومما يدل أيضاً على أسميه عذرات المكان على عذرات لرمز،
هو أن بعض من الثانية مأخوذ بقلا عن الأولى أمثال الألفاظ قبل وبعد
الح

أما شأن عذرات الإشارة الشخصية، فإنها تعبر عن بعد الاجتماعي
للغة، وهذا واضح في بعض العبارات التي تستعمل الصيغة أنت du thou tu
على سبيل التودد أو المساواة أو الدونية، بينما يخصص صيغة اسم Sie
you، vous للمحاطب المفرد الذي هو من مرتبة أعلى والطفل عده يبدأ
بالدلالة على نفسه باستعمال اسمه الخاص، كأن يقول مثلاً «سمير ير يد»
بدلاً من «أنا أريد» ولا ينم له إدراك الصيغ الشخصية إلا في مرحلة
يكون قد وعى فيها موقعه الاجتماعي

لا شك أن عملية التبليغ بظهور من الوسائل المعينة بالطرف، إذ أن
الوسائل غير المقيدة تُكتب في النهاية بالأسعنة بالاولى بدلاً من
حركات أو عذرات الإشارة التي يعبر بها فرد ما، نحرر اللغة من الطرف
النسبي باستعمال أسماء العلم بالطبع، يحتاج إدخال أسماء العلم إلى
مثل تلك الحركات والعبارات، لأن مدلول العلم لا يمكن سميده
تركيبه من عدة محمولات، بل ينطلب دوماً الإشارة التي تحدد فرديته،
ولذلك كان الفلاسفة العرب القدماء يطلقون على اسم «أهديه» يمكن
الأعراض على أن اسم العلم لا يكون دوماً موافقاً، بل عابثاً ما يسمى
عدة أفراد، فمثلاً العلم «سمير» يطلق على أشخاص كثيرين وهذا
صحيح، إنما سياق الكلام هو الذي يحدد الشخص المقصود، وعند
الضرورة تدجأ اللغة إلى إسـم الشهرة لإزالة كل التباس تجدر التنويه إلى
أن اسم العلم قد يستعمل بمعنى كلي كما في قولنا

«هذا المفكر هو ابن رشد حقيقي»
و «الحسن الحظ، أنه لا يوجد حاسط آخر» ،

لكه في هذه الحمل وأمثالها، لا يؤخذ من حيث هو داخل على فرد
مخصوص، بل من حيث هو دال على صفة عامة تنصف بها الفرد المذكور،
وبالتالي يكون عندها اسماً كلياً

من المعرفات التي تنعب دوراً شبيهاً بدور إسم العدم «الرسم»
العيبي description إلا أن الرسم لا يكون إلا قولاً مركباً «قد تألف
من «ال» مع محمول مثل «المخالف»، أو من محمول مفروق بأحد أسماء
لإشارة كمؤلف «هذا الرجل» و«ذلك السيد»؛ وقد يكون أكثر تعقيداً
فيحتوي على عدة إصابات وحق على حل مثل «محافظ الاسكندرية»
و «مؤلف كتيبه ودمية» و «أول نجم يظهر عند العروب» الخ وفي
كل هذه العبارات، كما يتضح من الأمثلة المذكورة، لا بد أن يرد أحد
المعرفات حتى يتشخص مدلول المركب

بحسب نوع التركيب، يكون الرسم، ما مقبدا بالظروف أو غير مقيد
من أمثال النوع الأول الرسوم التي تحوي عن أسماء إشارة أو صماتر أو
ظروف مكان وزمان، كـ

«هذا الرجل»
و «مدير مدرسة أحي»
و «الاب الأير لقصر رئيس الجمهورية»

إد أن الجملة الثانية لا تتعين إلا بمعرفة الشخص الذي يعود إليه
الصمبر، والثالثة يختلف مدلولها باختلاف الاتجاه الذي يعصده المتكلم

ومن أمثال الرسوم المطلقة: «الخالق»، «هذا الرجل»، «مؤلف كليله ودمنة» الخ...

ثمة فرق آخر بين الرسم واسم العلم، إذ بينما الاسم يشير إلى أمر واحد موجود بالفعل، فقد يقع الشك في تحقق ما يدل عليه الرسم، أو في كونه فرداً. فقولنا «قاتل قيصر» لا يبت بحد ذاته إذا كان القاتل فرداً أو أكثر، وقولنا «سمفونية بيتهوفن العاشرة» يرسم عينا واحداً، ولكن هذا العين هو غير موجود. بالطبع، يجب أن تؤخذ كلمة وجود في هذا السياق بمعنى نسبي إلى عالم الدلالة الذي يقره النص، فإن كان العالم الذي هو موضوع الكلام الواقع الخارجي، كان هذا الوجود خارجياً، وإن كان عالم الشعر أو الأسطورة أو الحلم... كان الوجود المعني خيالياً بحثاً...

بالإضافة إلى أسماء العلم والرسوم، يمكن الاستعانة في داخل النص بوسائل أخرى غير مقيدة بالظروف لتعيين الموضوعات الخارجية كاستعمال النكرة أو أسماء العدد. ففي سياق وصف جنينة ما مثلاً، نستطيع أن نعرف عن الأشجار التي فيها بقولنا «... وكانت تنمو في الجنينة شجرة أو شجرتان أو ثلاث أشجار...».

كذلك، ضمن إطار النص، نستطيع، إلى جانب الأسماء الموصولة، استعمال معظم الوسائل التي تعود إلى الدلالة الخارجية المقيدة، بشكل مطلق من الظروف الخارجية. ونسمي عندها هذه العبارات «الخوالب»^(١) pro-forme لأنها تخلف الأسماء وتقوم مقامها.

(١) استعيرنا هذا المصطلح عن الفارابي (كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص ٤٤) إنما استعملناه بشكل عام يشمل كل أنواع العبارات المذكورة.

المراجع

السكاكي، أبو يعقوب، كتاب مفتاح العلوم، طبعة الحلبي، القاهرة
١٣١٨ هـ.

فانخوري، عادل، المنطق الرياضي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية
١٩٧٧.

Austin, J. L., How to do things with words, Harvard university
press, 1962.

Bierwisch, M., Semantics. In Lyons, J. New horizons in
linguistics, Harmondsworth, Middlesex, 1970.

Chomsky, N., Syntactic structures, Mouton, the Hague, 1957.

—, Aspects of the theory of syntax, cambridge, Mass., MIT
press, 1965.

—, Studies on semantics in generative grammar, the Hague,
Mouton, 1972.

Mc Cawley, D., Concerning the base component of a transforma-
tional grammar, In: Foundations of language, vol. 4, 1968.

—, The role of semantics in a grammar, in: Bach and Harms:
Universals in linguistic theory, New York, 1968.

—, Where do noun phrases come from? In: Jacobs and
Rosenbaum: Readings in english transformational grammar,
Waltham, Mass., 1970.

Schaff, A., Einführung in die Semantik, Frankfurt/ Wien, 1969.

Scarle R., Speech Acts - An essay in the philosophy of Language,
Cambridge university Press, 1969.

- Ullmann, S., The principles of semantics. A linguistic approach to meaning, Glasgow, 1951.
- Fodor, J., Katz J., The structure of language: Readings in the philosophy of language, Prentice - Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1964.
- Greimas, J., Sémantique structurale, Recherche de méthode, Paris, 1966.
- Katz, J., The philosophy of language, Harper and Row, New York, 1966.
- , Semantic Theory, Harper and Row, 1972.
- Kamlah, W., Lorenzen, P., Logische Propädeutik, Mannheim 1967.
- Katz, J., Postal, M., An integrated theory of linguistic description, Cambridge, Mass., MIT press, 1964.
- Lakoff, G., On the nature of syntactic irregularity, New York, 1970.
- , , Linguistics and natural logic, Synthèse 22, 1970.
- Lorenz, K., Elemente der Sprachkritik, Frankfurt / M., Suhrkamp, 1970.